سواسية

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان CIHRS

SAWASIAH

العدد التاسع والعشرون ـــ يناير ١٩٩٦

يوم للمدافعين عن حقوق الإنسان

بمبادرة من لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا وبمشاركة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان، أقيمت فى باريس ندوة عالمية بعنوان «نشطاء حقوق الإنسان فى ظل حالة الطوارئ» شارك فيها ٤٥ سياسياً وخبيرا وقيادياً فى حركة حقوق الإنسان العربية والعالمية، وقد أقامت الفيدرالية فى اليوم التالى للندوة مؤتمراً صحفياً تم فيه استعراض الوضع العام لنشطاء حقوق الإنسان فى العالم العربى . وقد دعا المشاركون فى الندوة والمؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعتبار يوم ١٧ مارس من كل عام يوماً عالمياً للمدافعين عن حقوق الإنسان فى العالم . وقد أصدر المشاركون فى الندوة عدداً من التوصيات منها:

١) حث الحكومات على إحترام قواعد القانون الدولى المتعلقة بحالة الطوارئ .

٢) التشديد على القواعد الإلزامية فى القانون الدولى وخاصة مبدأ عدم التعرض لهذه الحقوق.

٣) مطالبة المجتمع الدولى بفرض مبدأ حماية عالمية لناشطى حقوق الإنسان .

وقد شارك فى هذه الندوة السادة: باتريك بودوان رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، نجاد البرعى أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، محمد ناجى عن اتحاد المحامين العرب، غيث نايس من لجان الدفاع عن الحريات فى سوريا، وراجى الصورانى مدير المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان، أ. فاتح عزام منسق برامج مؤسسة الحق السابق ، غشير بوجمعة رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ، وهيثم مناع نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، توفيق بودربالة رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وفيوليت داغر من المكتب التنفيذى للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

داخل العدد

ص

- رجال الأعمال الفلسطينين والتحول الديمقراطى ---------- ٢
- عمليات حماس من منظور حقوق الإنسان ---------- ٤
- محور العدد : الإنتخابات والتحول الديمقراطى ---------- ١٠
  - ثلاث تجارب من مصر وفلسطين والجزائر
- العلاقة بين التسوية السلمية والتحول الديمقراطى ---------- ١٨
- مؤتمر شباب الباحثين فى مجال حقوق الإنسان ---------- ٢٠
- العلاقة بين الإنتخابات وحقوق الإنسان ---------- ٢٤

سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

CIHRS

هيئة علمية متخصصة

العنوان :
٩ ش رستم، جاردن سيتى،
الدور السابع، شقة ٣٥ ، القاهرة.
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥
فاكس : ٣٥٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

د. إبراهيم عوض (مصر)
أ. أحمد عثمانى (تونس)
أ. أسمى خضر (الأردن)
أ. السيد ياسين (مصر)
د. أمال الهادى (مصر)
د. سحر حافظ (مصر)
د. عبد الله النعيم (السودان)
د. عبد المنعم سعيد (مصر)
د. عزيز أبو حمد (السعودية)
د. غانم النجار (الكويت)
أ. فاتح عزام (فلسطين)
د. فيوليت داغر (لبنان)
د. محمد أمين الميدانى (سوريا)
أ. هانى مجلى (مصر)
د. هيثم مناع (سوريا)

المدير :
بهى الدين حسن

مستشار البحوث :
د. محمد السيد سعيد

مساهمة

حالة حقوق الإنسان فى السلطة الفلسطينية تنبئ بالخطر*

خضر شقيرات**

يحظى موضوع حقوق الإنسان لدى المواطن الفلسطينى بإهتمام متزايد لكونه جزءاً من المجتمع الإنسانى الذى لم تنقطع محاولاته منذ القدم فى مقاومة الظلم والطغيان وبسبب ماتعرض له الشعب الفلسطينى عموما، وفى الأراضى المحتلة على وجه الخصوص لنمط فريد من إنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولى الإنسانى على أيدى السلطات الإسرائيلية، وقد أصبح هذا النمط مألوفاً إلى حد ما فى المجتمع الدولى وموثق توثيقاً لابأس به. على أن موضع هذه الورقة هو حالة حقوق الإنسان فى ظل السلطة الفلسطينية، ومن الأمور المحزنة أن يحفل سجل حقوق الإنسان لدى السلطة الفلسطينية بأمثلة لحكومات عربية سخرت كل إمكانياتها من أجل إضطهاد وقهر رعاياها، ونحن نشرف على نهاية القرن العشرين. من المحزن أيضاً أن الشغل الشاغل للإنسان الفلسطينى حالياً هو كيف يمكنه أن يعبر عن رأيه وكيف يتعامل مع السلطة.

إن النوايا والإعلانات السياسية التى صدرت عن السلطة ورئيسها السيد ياسر عرفات بإحترام حقوق الإنسان لا تشكل بحد ذاتها ضمانة يمكن الإستناد إليها أو الاعتماد عليها فى إحترام حقوق الإنسان وصيانتها من جانب سلطة الحكم الذاتى، إذ ينبغى على السلطة الفلسطينية قبل كل شئ القيام بتقنين هذه الحقوق فى نصوص مكتوبة وتخصيص الهياكل المناسبة لصيانتها والدفاع عنها من قبل السلطة التنفيذية وبصفة خاصة بناء جهاز قضائى فعال ومستقل وتمكين مؤسسات المجتمع المدنى من الدفاع عن هذه الحقوق. إن البناء غير النزيه وغير الرشيد للهياكل المؤسسية والتمثيلية للسلطة الفلسطينية وبعيداً عن رقابة المجتمع المدنى ودون مشاركته قد أثر تأثيراً عميقاً على حالة حقوق الإنسان فى مناطق السلطة الفلسطينية.

إن حالة حقوق الإنسان فى مناطق السلطة الفلسطينية تسير من سيئ إلى أسوأ يوماً بعد يوم. فقد شهد هذا العام مزيداً من الإنتهاكات والممارسات المتعارضة مع الضمانات التى كفلها المجتمع الدولى للحقوق المدنية والسياسية فى الوقت الذى تعرضت فيه أغلب الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين على صعيد الممارسة لإنتهاكات متزايدة جاءت تعبيراً عن موقف السلطة تجاه هذه الحقوق من جانب، وتجسيدا لتصاعد عمليات العنف التى تقوم بها الحركات الإسلامية المتطرفة لفرض تصوراتها الحقوقية على المجتمع بالقوة من جانب آخر. إن إستعراضا بسيط لانتهاكات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية لأبسط الحقوق الأساسية للمواطن الفلسطينى ينذر بالخطر حيث أنه تم رصد عشرات الوقائع المتصلة بإنتهاك الحق فى الحياة والحق فى الحرية والأمن الشخصى واستمرار إساءة معاملة المحتجزين والسجناء وإستمرار الشكاوى من التعذيب فى مقرات أجهزة الأمن وأقسام الشرطة والسجون وبعض معسكرات قوات الأمن، وتميزت الإعتقالات الأخيرة التى قامت بها سلطات الأمن الفلسطينية بخروقات فاضحة للضمانات المنصوص عليها فى القانون وفى مقدمة هذه الخروقات توقيف الأشخاص لمدة تفوق المدة القانونية واستعمال وسائل الإكراه فى الكثير من الحالات. وتقاعس السلطة عن إجراء تحقيقات جدية فى وقائع التعذيب فى القضايا السياسية رغم تشكيل اللجان للتحقيق، وتزايدت خلال هذا العام المخاطر التى تهدد حريات الرأى والتعبير والفكر والعقيدة نتيجة لتعرض هذه الحقوق لمزيد من الإنتهاكات من قبل أجهزة السلطة وآخرها إعتقال الدكتور أياد سراج لمجرد إجراء مقابلة صحفية أنتقد فيها السلطة، ومصادرة أجهزة الأمن للعديد من المطبوعات والتحقيق مع عدد من الصحفيين بسبب آرائهم المنشورة وإزدياد الشكوى من دور الرقابة فى منع الصحف من النشر لمقالات إنتقادية للسلطة.

لقد تعرضت هذه الحقوق للمصادرة والقمع من خلال تدخل أجهزة الأمن لفض الإجتماعات والتجمعات السلمية بالقوة، ومحاولات السلطة تعطيل بعض الاجتماعات وأخرها ما حدث من إقتحام لجامعة النجاح وإطلاق النار بشكل عشوائى فى ساحة الجامعة لفض اجتماع سلمى وإعتقال بعض المجتمعين.

وعلى مدى الشهور الماضية منذ انشاء محكمة أمن الدولة الفلسطينية كانت احالة المواطنين إلى محكمة أمن الدولة تبعث على القلق الشديد بالنظر لحرمان المواطنين المثلين أمام هذه المحكمة المشكلة بموجب مرسوم رئاسى من حقهم فى الطعن أمام محكمة أعلى على الأحكام التى تصدرها هذه المحكمة بحقهم، وبالنظر لما يتيحه تدخل السلطة التنفيذية فى تعيين هذه المحكمة من إهدار لإستقلال القضاء والإخلال بالضمانات المقررة دوليا للحق فى محاكمة عادلة وحرمان المتهم من حق إعداد دفاعه وخاصة فى ظل السرعة التى يجرى بها النظر فى هذه القضايا.

المساهمون فى هذا العدد

أ / باسم حسن — أ /محمد حسين
أ / عصام محمد حسن — أ / منال الطبى
أ / علاء قاعود — أ / منال لطفى

* كتب هذا المقال فى مايو ١٩٩٦ وأعتذرت ٥ صحف فلسطينية عن نشره لأنه قد يسبب لها متاعب مع السلطة الفلسطينية.

** مدير مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية.

محاضرات

أية علاقة بين رجال الأعمال الفلسطينيين والتحول الديمقراطى ؟!

هل يمكن أن يلعب رجال الأعمال الفلسطينيين فى الشتات دوراً فى مقرطة السلطة الوطنية الفلسطينية؟ وهل يمكن أن يدفعوا هذه السلطة نحو التعددية السياسية ؟ . هذا السؤال كان محور المحاضرة التى ألقاها د/سارى حنفى الباحث فى مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الفرنسية CEDEJ فى مركز القاهرة.

وقد بدأ د/سارى محاضرته بتأكيد أن الإجابة على هذا السؤال على درجة عالية من التعقيد والصعوبة باعتبار أن رجال الأعمال من ناحية، لايشكلون طبقة واحدة، وإنما يمثلون طبقات عديدة ولهم آراء وتفضيلات عديدة مختلفة، ومن ناحية أخرى، فإن تعقيدات مرحلة بناء الدولة تفرض أن نأخذ المتغيرات كلها بمعيار نسبى.

أكثر من معنى للشتات !!

وأوضح المحاضر أن مواقف رجال الأعمال تختلف حسب متغيرات عدة، منها موقفهم من إتفاق أوسلو وعلاقتهم بالمجتمع المستقبل وبمنظمة التحرير الفلسطينية و أوضاعهم فى البلاد المستقبلة . ففى سوريا حيث يتمتع الفلسطينيون بكافة الحقوق التى يتمتع بها المواطن السورى، فإن موقفهم من أوسلو يتسم بالرفض أو على الأقل بعدم الارتياح لأنه لا يعطى للاجئين حق العودة . أما فى مصر، فاللاجئون يعانون من ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة، واتفاق أوسلو يمثل إمكانية لحل قضيتهم . أما فى لبنان، فعلى الرغم من أن الجالية الفلسطينية تعيش حالة تهميش إقتصادى وإجتماعى، إلا انه يمكن إستثناء رجال الأعمال الذين استطاعوا التمتع بمميزات المواطنة الكاملة، وهذا ما جعل رجال الأعمال – بأغلبية نسبية – مؤيدين لإتفاق أوسلو.

وأشار المحاضر إلى انه بغض النظر عن الموقف السياسى لرجال الأعمال الفلسطينيين فى الشتات إلا أن موقفهم من الإستثمار فى الأراضى الفلسطينية تحكمه المحددات الاقتصادية، ومن ثم يعتبر رافضوا الاتفاقية أن نشاطهم اقتصادى صرف هدفه الربح، ويجرى اختيار المشروعات الاستثمارية على أسس برجماتية. ونجد أن اللاجئين الفلسطينيين فى سوريا لم يستثمروا فى الأراضى الفلسطينية لأن البرجوازية الفلسطينية فى سوريا هى برجوازية محلية برأسمال محدود . أما فى مصر، فإن رجال الأعمال يتسم موقفهم بالتنوع، فالبعض توافقت مصالحه مع الاستثمار فى غزة، أو على الأقل المتاجرة ببعض البضائع . وفى لبنان، نجد أن رجال الأعمال الفلسطينيين هناك ينخرطون فى أعمال مشتركة مع أطراف فلسطينية .

أما فى الولايات المتحدة وكندا فإن البحث الميدانى الذى أجرى على عينة ضمت ٣٠ من رجال الأعمال فى الولايات المتحدة و٢٩ فى كندا يشير إلى ان قليلين هم الذين يرفضون أن يستثمروا أو يدرسوا إمكانية الاستثمار (١٠٪ فى كل من كندا والولايات المتحدة) والبعض الآخر ينتظر (٩٪ فى الولايات المتحدة و٣٥٪ فى كندا)، وقد درس ٦٤٪ فى أمريكا و٢٠٪ فى كندا إقامة مشروعات استثمارية فى الأراضى الفلسطينية. والبعض باشر فعلياً إقامة مشروعات ه شتركة فى الأراضى المحتلة (٣٥٪ من الولايات المتحدة) .

وأوضح المحاضر أن توجه رجال الأعمال نحو الإستثمار فى الأراضى الفلسطينية يغلب عليه بصفة عامة الحذر إنتظاراً لإتضاح الأمور فى الكيان الفلسطينى .

يشير المحاضر إلى أننا لا نستطيع أن نصنف مجموعة رجال الأعمال ضمن مجموعة واحدة لها مصالح مشتركة وموحدة . فهناك انقطاع بين رجال الأعمال داخل الأراضى المحتلة الواقعة تحت مطرقة الاحتلال وسندان فوضوية السلطة الوطنية، ورجال الأعمال فى الشتات الذين يتمتعون بدرجات متفاوتة من المزايا والحريات على حسب البلاد المضيفة . كما أن هناك إنقطاعا بين جيل نكبة ١٩٤٨ الذين يشعرون بأنهم ضحايا عملية السلام، وجيل ١٩٦٧ المتمتعين بحق العودة إلى أرضهم، وانقطاعا بين مؤيدى إتفاق أوسلو والمعارضين له، إنقطاعا بين الذين يؤيدون منظمة التحرير وبين أنصار حماس أو اليسار الفلسطينى .

وأشار د / سارى إلى أن هذه التناقضات تتعايش طالما تحاول مجموعات رجال الأعمال الحفاظ على مرجعية مشتركة واحدة . وعلى الرغم من أن البرجوازية الفلسطينية تتميز «بالليبرالية» والتوجه لاقتصاد السوق الحر إلا أن الرغبة فى الديمقراطية ليست واضحة بحد ذاتها . ففى ذهن البعض لا تعنى الديمقراطية سوى إلغاء مركزية السلطات، بينما تعنى للبعض الأخر حرية التعبير وإمكانية مشاركة الجماهير فى صنع السياسة، وهى أيضاً لدى أخرين تتمثل فى إستقرار الحكم . ولهذا لا ينبغى إعتبار رجال الأعمال طبقة حاملة للديمقراطية، بإعتبار أننا أمام تنوع معقد للخطابات.

ويوضح المحاضر أن هناك تيارين أساسيين بين رجال الأعمال الفلسطينيين :

التيار الأول، صغير الحجم لكن له ثقل اقتصادى عظيم وهو يرى أن التنمية الإقتصادية شرط لا غنى عنه من أجل دفع وتكريس عملية السلام .

أما **التيار الثانى**، فهو كبير من حيث الحجم، وينطلق من حتمية البدء بإصلاح سياسى وديمقرطى قبل الحديث عن أى مشروعات اقتصادية تنموية، وأنه بدون هذا الإصلاح السياسى لن يكون لعمليات الإستثمار والمشروعات الاقتصادية الكبرى مردود عميق على الأوضاع الفلسطينية .

ويشير المحاضر إلى أن التيار الثانى نفسه ينقسم إلى إتجاهين يرفض أولهما دفع عملية الإستثمار فى الأراضى المحتلة قبل بدء إجراء إصلاحات جدية فى السلطة، بينما يرى الثانى أهمية إفساح بعض الوقت للرئيس عرفات بسبب تعقد الحالة الفلسطينية.

هامش ضيق للمناورة

وحول رجال الأعمال الفلسطينيين فى الوطن العربى وقدرتهم على دفع السلطة الفلسطينية نحو التعددية السياسية والإصلاح الإدارى، أوضح د/ سارى انه ليس لديهم سوى هامش مناورة ضيق للغاية، لأنهم لا يستطيعون حث السلطة الفلسطينية على أى توجهات ديمقراطية فى حين يعيشون فى أقطار عربية تحكمها نظم تسلطية وشمولية . وأخيراً أشار المحاضر إلى انه بالرغم من أهمية رجال الأعمال وأهمية دورهم فى المرحلة القادمة، فمن الصعوبة فى هذه المرحلة التكهن بتأثيرهم المستقبلى.

أما المناقشات فقد أثارت أكثر من قضية منها انه من الصعب ربط رجال الأعمال بالتحول الديمقراطى، فالكثير من رجال الأعمال – ليس فى فلسطين فقط – لا ينظرون للديمقراطية منفصلة بل يربطونها بمصالحهم الإقتصادية.

كما مالت بعض الآراء إلى ربط موضوع التحول الديمقراطى ودور رجال الأعمال، بالسياق الإجتماعى والإقتصادى والسياسى الفلسطينى، فهذه العلاقة الجدلية لا يمكن تحليلها أو دراستها بدون ربطها بالسياق الفلسطينى والعربى والدولى العام .

ومالت أفكار أخرى إلى أننا بدلاً من إفتراض أن رجال الأعمال سيضغطون على السلطة الفلسطينية من أجل توفير قدر أكبر من الديمقراطية، وهو إفتراض لا يمكن التحقق من حدوثه فى اللحظة الراهنة، يمكن افتراض فرض بديل وهو أن عمل إستثمارات ومشروعات فى الأراضى الفلسطينية سوف يؤدى بشكل أو بآخر إلى «لبرلة» النظام السياسى، فالاستثمارات الخاصة وتدفق رأس المال سوف يؤدى إلى نشر القوة الاقتصادية، وسوف يؤدى إلى تفكيك إمكانيات نشوء بيروقراطية للدولة . وبالتالى يصعب على النظام مد سيطرة مطلقة على الفضاء السياسى، طالما هناك حرية حركة وإستقلال للفضاء الإقتصادى .

عمليات حماس الأخيرة

أثارت عمليات "حماس" الأخيرة والتى راح ضحيتها بضعة عشرات من المدنيين الإسرائيلين جدلا كبيرا داخل اوساط حركة حقوق الإنسان العربية بصفة عامة ، والفلسطينية على وجه الخصوص، ذلك ان الموقف من هذه العمليات يتطلب تحديد التخوم الفاصلة بين الحق المشروع من الكفاح المسلح فى الأراضى الواقعة تحت الإحتلال والذى تقره الأمم المتحدة وتحكمه ضوابط القانون الدولى الإنسانى ، وبين أعمال الإرهاب التى تحظى بشجب وإدانة المجتمع الدولى.

وحول التساؤلات والمجادلات التى اثارتها هذه العمليات، عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمسية فكرية فى إطار صالون ابن رشد تحت عنوان (عمليات حماس الأخيرة من منظور حقوق الإنسان) دعا إليها كلا من د . أسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ، د ، حسام عيسى أستاذ القانون وعضوالمكتب السياسى بالحزب العربى الديمقراطى الناصرى ، ا . محمد سيد أحمد المفكر الكبير والكاتب الصحفى بالأهرام ، د . منصف المرزوقى الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الإرهاب مفهوم نسبى

وقد استهل ا . محمد سيد أحمد حديثه بالتأكيد على أن عمليات حماس الأخيرة قد أثبتت فاعليه سياسة ، وأن الحكم عليها أخلاقيا يقوم على بعدين، أولهما : أننا ننطلق فى عالمنا المعاصر من قيم حضارية وإنسانية لاتبيح قتل الأطفال والشيوخ والنساء ، والثانى : وهوالبعد القانونى المتمثل فى شخصية الجريمة . وأضاف بأن القيم الحضارية لاتتسم كلها بالعالمية، فهناك خصوصيات مازالت محترمة ومعمولا بها.

وأوضح أ.محمد سيد أحمد أن الإرهاب مفهوم نسبى وليس مطلقا، فهو يتأثر بالنظام العالمى الذى يظهر فى ظله . وميز بين مفهوم الإرهاب فى ثلاث مراحل مر بها النظام العالمى.

الأولى : فترة الحرب العالمية الثانية التى شهدت تهديد النازية للعالم كله ، وفى هذه المرحلة كانت المقاومة المسلحة مشروعة فى أوربا كلها ، ولم يكن ينظر إليها كإرهاب . وفى هذا السياق جرى تقنين حق الشعوب فى المقاومة ومكافحة الإحتلال فى ميثاق الأمم المتحدة .

الثانية : فترة الإستقطاب المطلق بين معسكرين ومرجعيتين مختلفتين، فالمعسكرالإشتراكى دافع عن حركات التحرر الوطنى وحقها فى استخدام الكفاح المسلح، فى حين أن المعسكر الغربى أدان هذه الحركات ووصف أعمالها بالإرهاب .

الثالثة : وهى التى شهدت سقوط الشيوعية وسيادة قيم

محمد سيد أحمد : من لا يملك خيارات الحياة .. يمتلك خيارات الموت ....
حسام عيسى : المقاومة المسلحة حق مشروع بقرارات الأمم المتحدة ...
منصف المرزوقى : حقوق الإنسان تقر الكفاح المسلح مع إحترام قوانين الحرب ...
أسامة الغزالى : عمليات حماس تؤثر سلبيا على مستقبل الدولة الفلسطينية ...

وأفكار الغرب ، وفيها يدان الكفاح المسلح، وخلص أ. محمد سيد أحمد فى مداخلته إلى أن مفهوم الإرهاب من الوجهة الأخلاقية مفهوم نسبى فى الحاضر، وربما أيضا فى المستقبل، وبالتالى فإن قضية الإرهاب تظل تابعة ومرتبطة بصميم النظام الدولى الراهن القائم على الازدواجية ، كما أن المشروعية في القتل تظل قائمة خاصة إذا ما كانت شروط السلام غير قائمة ، فمن لا يمتلك خيارات وبدائل الحياة يمتلك خيارات الموت . وأكد على أن التمييز بين الإرهاب والكفاح المسلح يتطلب أن نضع ونقر تعريفا محدداً للسلام .

مقايضة الإستقلال الوطنى بحقوق الإنسان

وأستهل د . حسام عيسى مداخلته بالتحفظ على إستخدام كلمة «الإرهاب» بإعتبارها محملة بالعديد من المعانى المرفوضة، وأشار إلى أنه تم أستخدامها فى فرنسا فى مواجهة المجاهدين الجزائريين إبان الإحتلال . وأوضح أن القضية الملحقة بالإرهاب هى قضية العنف ، وأن العنف وسائله واحدة وإن أختلفت أهدافه . وأضاف بأن المشكلة الكبرى أننا نتجاهل الأهداف وهى التحرر الوطنى وننظر فقط إلى الوسائل المستخدمة من قنابل وخلافه، وضرب مثالا بفرنسا في الفترة من ١٩٤١ – ١٩٤٥ التى كان معيار المشاركة فى الحياة السياسية فيها مرتبطا بالدور الذى لعبه الأشخاص فى مقاومة النازية وكم نازيا قتلوا ؟ . وفى المقابل أشار إلى أن ما يحدث لدينا الآن هو نوع من المقايضة لأننا لا نمتلك البدائل ، وأضاف بأننا قايضنا كل شئ بالشعارات دون أن يكون لدينا أهداف واضحة .. قايضنا الإستقلال والكرامة الوطنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

وأوضح د . حسام عيسى أن كافة قرارات الأمم المتحدة بالنسبة للقضية الفلسطينية لم يتم إلغاؤها إلا قرار وحيد وهو أن إسرائيل ليست عنصرية . وهو ما يعنى فى تقديره أن المشروعية الدولية ماتزال فى صف الكفاح المسلح ، وطالما أن إسرائيل ماتزال تحتل جنوب لبنان وفلسطين والجولان فإن حق المقاومة المسلحة لتحرير هذه الأراضى يظل قائما طبقا لقرارات الإمم المتحدة .

وأختتم د . حسام عيسى مداخلته بالقول بأن المعركة الدائرة الآن تستهدف أن نؤمن نحن بجوهر الأيديولوجية الصهيونية وأن نعترف بأن إسرائيل كانت على حق ، وهذا وهم

مقاومة مشروعة أم إرهاب؟

لن يتم بيعه لأحد ، فالشعوب العربية قد تتعايش مع الأمر الواقع لأن إسرائيل هى الأقوى ، لكن لن تعترف أن قتلهم جريمة .. لأنهم ليسوا على حق وتلك هى القضية .

موقف صعب

وأوضح د . منصف المرزوقى فى مداخلته أن مناضلى حقوق الإنسان يجدون أنفسهم فى موقف صعب لأن حركة حقوق الإنسان تنطلقا من منظور مختلف، فهى حركة مدنيه تسلك الطريق السلمى وتعتمد مواثيق الأمم المتحدة مرجعية لها، وهى حركة تحدد مواقفها بصورة مستقلة تماما عن النظرة الحزبية الإيدولوجية والسياسة الشمولية . ومن منظور حقوق الإنسان يتحدد موقف الحركة على النحو التالى :

١– لكل إنسان الحق فى الحياة وبالتالى، فإننا سندين كل عمليات القتل.

٢– إن حركة حقوق الإنسان لا تكتفى بإدنة الإنتهاكات ، بل إدانة الأسباب التى أدت إليها، وبالتالى تدين إسرائيل باعتبارها سبب كل هذا العنف ، ولها أقبح سجل لحقوق الإنسان.

٣– حركة حقوق الإنسان حركة سلمية وتدعو لفض النزاعات سلميا ، لكن السلم القائم حاليا ليس سلاما حقيقيا لأنه لايعطى الشعب الفلسطينى كامل حقوقه . كما أوضح أن حركة حقوق الإنسان ليست مجرد حركة أخلاقية أو طوباوية بل هى حركة سياسية، ومن ثم فهى ليست ضد حق الشعوب فى الكفاح المسلح ، ولكنها أيضا ليست مع قتل المدنيين عشوائيا ومرجعيتها فى الكفاح المسلح هى القانون الدولى الإنسانى . وأضاف د . المرزوقى أن حركة حقوق الإنسان تعترف للشعوب بحقها فى الدفاع عن نفسها وبالوسائل التى تضمن حقوقها دونما إخلال بقواعد وقوانين الحرب التى أرستها إتفاقيات جنيف .

عمليات حماس تضر بشرعية السلطة الفلسطينية

هذا فيما أشار د . أسامة الغزالى حرب فى كلمته إلى أن الإرهاب تعبير فنى ، وهو كلمة مجردة ليس لها دلالة أخلاقية ، وإن كان ينطوى على عنف بالغ وترويع، وإن العنف بدوره قد يكون مشروعا أو غير مشروع وفقا لأهدافه التى لا يمكن أن نجرده منها .

وأوضح د.أسامة أنه لامحل لوصف عمليات العنف التى جرت ضد إسرائيل فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى بأنها إرهاب، لكنه أعرب عن أعتقاده بأن العمليات الأخيرة مرفوضة لعدة أسباب، ففى تقديره، أنها أهدرت مصالح وحقوق القطاع الأكبر من الشعب الفلسطينى، كما أن قيام هذه العمليات فى ظل سلطه شرعية فلسطينية تم أنتخابها بغالبية الشعب الفلسطينى يضعف بشدة من شرعية هذه السلطة، ومن إمكانيات بناء دولة فلسطينية. وفى أعتقاده فإن هذه العمليات تأتى فى أطار التنافس بين حماس والسلطة الفلسطينية ، كما أن الآثار السلبية التى تترتب على هذه العمليات كثيرة . فهى تقدم العرب والمسلمين فى صورة بالغة السوء لدى العقل الغربى. وأكد على أنه ينطلق فى موقفه من هذه العمليات من تأثيرها السلبى على مسار التسوية السياسية فى اللحظة الراهنة وعلى مستقبل بناء الدولة الفلسطينية.

وقد عكست المناقشات التى دارت عقب تلك المداخلات أتجاهين أساسيين :

الأول : يرفض إدانة عمليات حماس ، ويرى أنها يمكن أن تسهم فى تقوية المفاوض الفلسطينى ، ويرى مشروعيتها فى إطار مشروعية الكفاح المسلح ضد الإحتلال ، وفى إطار الدفاع عن حقوق لايجوز التنازل عنها . ويعتبر أصحاب هذا الرأى أن الحديث عن حقوق الإنسان ليس ذا معنى لأنه يطبق بشكل أنتقائى يبرهن عليه عدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧ . كما يستند هذا الرأى إلى أن الإحتلال الإسرائيلى نموذج فريد للإحتلال الإستيطانى العنصرى الذى يستحيل معه التفريق بين المدنيين والعسكريين ، وأنه من غير المقبول أن يحفل العرب بإحترام القانون الدولى الإنسانى فى الوقت الذى تقصف فيه إسرائيل المدنيين فى لبنان وتقتلهم عشوائيا.

الثانى : يرى أن إحترام القانون الدولى هو أذكى الإستراتيجيات الممكنه للتعامل مع الإسرائيليين ، وانه علاوة على جاذبيته الأخلاقية والحضارية ، فأنه ينبغى النظر إلى أن الإنخراط فى الأعمال العسكرية سوف يأتى بنتائج سلبية أكثر على الجانب الفلسطينى بأعتبار أن آلة إسرائيل العسكرية أعتى وأشد . ويرى أنصار هذا الرأى أن المصلحة تقتضى على المستويين السياسى والأخلاقى إحترام القانون والشرعية الدولية ، وإن ثقافة العنف المقابل للعنف الإسرائيلى تجعلنا تابعين فى تقرير المصير العقلى والثقافى للجانب الإسرائيلى ، وأنه إذا كانت الحرب تصنع التاريخ فإن السلام أيضا يصنع التاريخ وأنه مع الاقرار بأن أتفاق " أوسلو " كان عقد إذعان، إلا أن بقاءه كعقد أفضل من العودة إلى حالة النزاع بدون قواعد أو أصول ، وإن المهمة التاريخية الملقاة الآن على عاتق الشعب الفلسطينى والأمة العربية هى إعادة بناء الكيان الفلسطينى وهو أمر لن يتم بدون ديمقراطية فلسطينية تضمن مشاركة حماس وباقى التيارات السياسية الفلسطينية، وبدون مساندة عربية حقيقية لإعادة إنماء فلسطين إقتصاديا .

ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مناظرته الرابعة حول «ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينين والتسوية السياسية الراهنة» وقد انصبت المناظرة حول الأفكار والقضايا التى أثارتها الورقة البحثية التى أعدها الباحث الفلسطينى محمد خالد الأزعر وكذلك الأطروحات التى وردت فى التعقيبات المكتوبة من جانب عدد من المختصين والمهمومين بالقضية الفلسطينية ، فيما شارك فى النقاش نحو ثلاثون أكاديمياً ومهموماً بالشأن الفلسطينى . وقد أدار المناظرة الدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

نوه الباحث فى بداية عرضه إلى أنه على الرغم من أن مشكلة اللجوء الفلسطينى تبوأت موضعاً مهماً فى الموروث البحثى للصراع العربى – الإسرائيلى والقضية الفلسطينية إلا أن هناك غياب واضح للمقاربات التى تسعى للتعامل مع اللجوء الفلسطينى بوضعه القائم بالفعل، ومقارنة هذا الوضع من جميع جوانبه بما هو مقرر فى الشرعية الدولية التى تتعاطى مع اللاجئين وتعترف لهم بحقوق إنسانية أساسية يعد إهدارها حياداً عن جادة حقوق الإنسان بصفة عامة. وتتأكد أهمية ذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أن التسوية الجارية بشأن القضية الفلسطينية منذ مطلع التسعينات، تنطوى على شئ من عدم اليقين بشأن إمكانية تطبيق القرارات الخاصة باللاجئين، وهى فى أفضل الأحوال تنطوى على تأجيل لتسوية هذه المشكلة الأمرالذى يستلزم البحث عن كيفية الوفاء بأقصى مستوى ممكن من حقوق الإنسان فى ظل كل مشهد متوقع بالنسبة للتسوية السياسية الراهنة

وعرض الباحث للإطار القانونى لضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينين مشيراً إلى أنه يمكن القول أن حماية اللاجئين تعد من الجزئيات التى حققت تقدماً نظرياً مذهلاً فى القانون الدولى لحقوق الإنسان، كون هذه الحماية تطال معظم الحقوق التى للإنسان فى ظل الوضعية العادية للمواطنة، حيث يتم النظر لحماية وضمان حقوق اللاجئين عموماً فى الإطار الأوسع لحماية حقوق الإنسان .

وفى استعراضه لموقع اللاجئين فى إطار التسوية أشار الباحث إلى أنه جرى التعرض لمشكلة اللاجئين والنازحين فى صلب الوثائق التى تمخضت عنها المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية الجارية منذ مطلع التسعينات، ولكن على نحو شبه غامض ومقتضب وقريب من منهجية اللا حسم .

وأشار الباحث أيضاً إلى إنه يمكن للمراقب أن يرصد أنه وسط الاختلاف على كل ما يتصل بحق العودة، جرى اتفاق مبدئى على أهمية العناية بتحسين أوضاع اللاجئين والنازحين حيث هم، من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والصحية لا سيما سكان المخيمات منهم فى كل مكان، وذلك مع الإقرار باختلاف النوايا تجاه هذه الخطوة، فالطرف الفلسطينى يرى أن رفع المعاناه لا ينبغى أن يتعارض مع التأكيد على حق العودة والطرف الإسرائيلى يرى أن توطين اللاجئين واستقرارهم حيث هم هو الحل النهائى للمشكلة .

مشاهد المستقبل

وانتقل الباحث لمناقشة تصورات كل طرف من أطراف التسوية فى حل مشاكل اللاجئين محاولاً تلمس أوضاعهم الحقوقية فى ظل كل مشهد أو تصور مطروح .

١ – العودة : نوه الباحث إلى أن الدراسات المختصة بحق اللجوء وتطبيق قانون اللاجئين أكدت أن عودة اللاجئين الاختيارية إلى أوطانهم هى أنجح الحلول لمواجهة مشاكلهم والقضاء على مظاهر التوتر وإنتهاك حقوق الإنسان المصاحبة لحالة اللجوء . ويشير الباحث إلى أنه رغم الإيمان المطلق بالدفاع عن حق العودة إلا أن مسار التسوية لم يلتزم بقدسية الحقوق الفلسطينية أو عدالتها، وبالتالى فإن المشاهد المتعلقة بعودة اللاجئين تتأثر بذلك . وطرح الباحث مشاهد فرعية للعودة. الأول يتمثل فى عودة محدودة إلى داخل فلسطين ١٩٤٨ فى إطار لم شمل العائلات، والثانى عودة واسعة أو محدودة إلى الكيان الفلسطينى ، والثالث عودة مفتوحة لإتحاد أردنى – فلسطينى والرابع عودة مفتوحة إلى صيغة إتحادية فلسطينية – إسرائيلية ، أما المشهد الخامس فهو عدم العودة مطلقاً إذا ما انهارت عملية التسوية .

ويشير الباحث إلى أن كل هذه المشاهد لاتبشر بنهاية مشكلة اللاجئين الفلسطينين أو بقطيعة جذرية مع وضع اللجوء بالنسبة لهم جميعاً دفعة واحدة، وبالتالى يتوقع أن تكون هناك ذيول للمشكلة وآثار جانبية فى حال تطبيق أى من تلك المشاهد.

٢ – التوطين فى مجتمعات الشتات والإدماج خارج الوطن.

ويرى الباحث أن هناك من المؤشرات ما يدعو للقلق بأن حل الإدماج – التوطين ليس مجرد وهم أو هدف تحركه بواعث القوى المعادية تقليدياً لحقوق اللاجئين، ويمكن الحيلولة دون وقوعه، وإنما هو حل محلق بقوة فى أفق المشكلة . ويشير إلى أن اعتماد التوطين على صعيد كلى أو جزئى ، سوف يؤدى إلى انقلاب فى الأوضاع الحقوقية للاجئين وانتقالها من سياق الحملة الدولية إلى سياق آخر، يتعلق بالأطر الداخلية للدول المستقبلة للاجئين .

٣ – التعويض : ويوضح الباحث أن إسرائيل قد أقرت فى أكثر من مناسبة – وإن كان بشروط معينة – بالحق فى التعويض، ويطرح هذا عدداً من المشكلات المتعلقة بإعمال هذا المبدأ، منبهاً إلى أن الضغوط المتعددة المصادر على حياة اللاجئين قد أسهمت فى دغدغة توجهات بعضهم اليائسة نحو إمكانية القبول بالمفهوم الإسرائيلى للتعويض .

وقد انتهى الباحث فى ختام ورقته إلى التأكيد على أهمية البحث الجدى عن كل ما يكفل للاجئين الفلسطينين أوضاعاً أكثر إنسانياً واتساقاً مع القانون الدولى للجوء والضمانات التى تقررها لهم مواثيق حقوق الإنسان، طارحاً عدداً من المقترحات فى مقدمتها تنشيط الأطر القانونية التى توفر الحماية للاجئين، والحفاظ على الحماية الدولية وتطويرها وتفعيل الضمانات العربية الخاصة باللاجئين، والتعرف عى خيارات اللاجئين الحقيقية.

وفى تعقيبه على الورقة نوه د . عباس شبلاق «مدير مركز دراسات اللاجئين وفلسطينى الشتات فى رام الله» إلى أن مهمة الدارس لضمانات وحقوق اللاجئين الفلسطينين فى ضوء التسوية السياسية الراهنة ليست مهمة سهلة، إذ تواجهها ثلاث معضلات رئيسية : الأولى معضلة الإطار النظرى أو الأساس القانونى حيث تدخل هذه الضمانات والحقوق فى ظلال منطقة رمادية واسعة، إذ جرى استثناء اللاجئين الفلسطينين من الخضوع لرقابة وحماية المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة التى تم تأسيسها عام ١٩٥٠ . والثانية، معضلة إطار التسوية الراهنة أنها جاءت وليدة فلسفة لحل النزعات تقوم على التطلع إلى ما وراء النص والجدل القانونى الذى استمر لقرابة خمسة عقود من الزمن لتعتمد على أفكار ومفردات جديدة مثل توازن المصالح والمساومة والإيفاء بالحاجات الأساسية لطرفى النزاع . والثالثة، معضلة حقوق الإنسان فى المنطقة العربية وتفاعلاتها بالنسبة للاجئين الفلسطينين .

والتسوية السياسية الراهنة

أثار د . عبد العليم محمد « رئيس وحدة البحوث الإسرائيلية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام» عدداً من التحفظات بشأن ما يقال من أن التسوية السياسية الراهنة ستكون مجحفة لأن إسرائيل متفوقة فى ميزان القوى على العرب، ومن هذه التحفظات :

أولاً : أن موازين القوى كانت دائماً عبر التاريخ ديناميكية متغيرة وليست استاتيكية ثابتة .

ثانياً : أن إسرائيل وإن كانت تحظى بتفوق واضح فى ميزان القوى المتغير إلا انها تعانى من إفتقاد العمل الإستراتيجى وضعف الموارد البشرية وإفتقاد التجانس الثقافى.

ثالثاً : أن جانباً كبيراً مما يجرى فى المفاوضات لا يتقرر بالضرورة على ضوء قاعدة علاقات القوى بل على ضوء المفاوضات ذاتها وقدرة المفاوضين واستعدادهم وأساليبهم التفاوضية .

وأشار الأستاذ عبد القادر ياسين «كاتب سياسى فلسطينى» فى تعقيبه إلى المشاهد المختلفة لمستقبل قضية اللاجئين مشيراً إلى أنه ثمة إغتيال ملحوظ لحق العودة مع بدائل تؤكد هذا الاغتيال، كالتهجير والتوطين والاستيعاب فى مناطق الحكم الذاتى مع استبعاد إعادة أحد إلى فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨، أما بالنسبة لفرضية إقامة «الدولة المزدوجة الجديدة» فذلك فى تقديره أمر خارج دائرة التوقع منذ عام ١٩٦٩ .

وأشار تعقيب د . سليم تمارى (مدير مركز الدراسات المقدسى) إلى أنه من المفيد الإشارة إلى تميز الوضع الخاص للاجئين الفلسطينين عن الرؤيا العامة المتضمنة فى الإطار القانونى لضمانات حقوق اللاجئين موضحاً أن المفاوضات المتعددة مخولة لمعالجة وضع اللاجئين فى العالم العربى وإنها قد باشرت ذلك بالفعل إلا أن الغياب السورى / اللبنانى فى المفاوضات قد أضعف هذه المعالجة، وفيما يتعلق بمسؤلية إسرائيل عن التعويض، نوه إلى أن الموقف الإسرائيلى بدأ يركز منذ الجلسة الثانية للمفاوضات المتعددة على مبادلة حقوق اللاجئين اليهود من الدول العربية بحقوق اللاجئين الفسطينين .

وأكد د . صلاح عامر «رئيس قسم القانون الدولى – بحقوق القاهرة» فى تعقيبه على أن الإطار القانونى لحقوق اللاجئين الفلسطينين يظل ثابتا على حاله بعد التوصل إلى تسوية سياسية، موضحاً أن ذلك هو ما يستجيب، ويتوافق مع منطق القانون الدولى وحركة حقوق الإنسان ويستجيب إلى روح وجوهر أية تسوية سياسية عادلة للصراع العربى– الإسرائيلى، ونوه إلى أن ذلك لاينفى إمكانية حدوث تأثيرات مؤكدة على الوصف القانونى لقطاعات من الأشخاص

وخلال المناقشات التى دارت أشار د . محمد السيد سعيد «مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ونائب مدير مركز الأهرام» فى مداخلته إلى أن مأساة اللاجئين الفلسطينين تتفاقم يوماً بعد يوم نتيجة للعديد من الظروف، وإنه يمكننا إنطلاقاً من منظور حقوق الإنسان ومن المنظور السياسى القيام بحملة إعلامية حقيقية حول حق العودة، كما أكد على أننا يجب أن نكون أكثر حساسية فى طرح هذا الموضوع على هذا الصعيد المبدئى وعلى صعيده الحقوقى، مشيراً إلى أن هناك تطرف آخر يرى أنه ليس هناك إمكانية لإنجاز أى شئ .. وذلك فى الوقت الذى يمكننا فيه العمل على جدولة هذه الحقوق على نحو معين، وأنه يمكن طرح العشرات من الأفكار، وذلك مع مراعاة أن هناك أولويات لابد من جدولتها.

وأوضح د . هيثم الكيلانى «رئيس تحرير مجلة شؤون عربية» أن قضية اللاجئين هى قضية قانونية وسياسية وإنها جزء من مصير الشعب الفلسطينى ، وأعترف أن تأجيل مناقشتها إلى التفاوض النهائى يعنى إنها مؤجلة إلى ما بعد تعديل مجمل موازين القوى ، وليس موازين القوى العسكرية فقط.. ونوه إلى أنه بالرغم مما يشوب اتفاقية أو سلو إلا ان أمامنا فرص للعمل من خلالها وذلك استناداً على مبادئ حقوق الإنسان للنهوض بالواقع الراهن لضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينين .

وأشار اللواء أحمد عبد الحليم «المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط» إلى انه لا ينبغى النظر إلى القضية الفلسطينية بمعزل عن البعد الإقليمى والبعد القومى ، موضحاً بأن ما أضر بالقضية الفلسطينية قد أضر بالضرورة بقضية اللاجئين ومشيراً إلى نجاح إسرائيل فى تغيير الإطار المرجعى للقضية الفلسطينية المتمثل فى القرارت الدولية بحيث يصبح كل شئ خاضع للتفاوض . كما أكد على أن حق العودة وحق إقامة الدولة الفلسطينية أمران مترابطان بالضرورة.

ونوه أ . أحمد بهاء الدين شعبان «كاتب سياسى» إلى أهمية الطرف الفلسطينى فى طرح أى مصالحات تاريخية، وذلك لما للصراع من طبيعة تاريخية ممتدة، معتبراً إن ما يجرى هو اتفاقيات جزئية وليس مصالحات تاريخية، ومن ثم فإنها ستضفى المزيد من التعقيد على قضية الشعب الفلسطينى .

وأكد د . محمود مرتضى «نائب مساعد وزير الخارجية والمندوب الدائم لمصر لدى جامعة الدول العربية» على أن مشكلة اللاجئين لابد أن تنفجر إذا لم يتم إيجاد حل نهائى لها فى الوقت المناسب، وأعرب عن أسفه أن خط سير المفاوضات والاتفاقات يسير فى هذا الاتجاه ذلك أنه لم يرد أى ذكر للاجئين ١٩٤٨ فى اتفاقات أو سلو وأشار إلى أن تفجر مشكلة اللاجئين سيكون لها انعكاسات خطيرة فى عدة دول عربية تستضيف اللاجئين وتنام على قنبلة موقوتة قادمة وهى قنبلة التوطين.

وأوضح د. سعيد كمال «الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية» أنه لا توجد ملامح تسوية دائمة، وإن ما يجرى على أرض الواقع لا يفى بإحتياجات الشعب الفلسطينى، مؤكدا أن القضية التى تشغل بال الجميع هى النضال السياسى والدبلوماسى من أجل الوصول إلى تسوية دائمة، وليس مجرد تسوية مؤقتة.

وأكد د. سارى حنفى «مركز الدراسات والوثائق الإقتصادية والقانونية والإجتماعية» على أن التوطين لا يمثل حلا بديلا عن العودة، منوها أيضا أن هناك العديد من الفلسطينين الذين يعيشون مندمجين فى مجتمعات مختلفة إلا أن إرتباطهم بفلسطين قوى جدا.

وأكد د. حسين أبو شنب «المستشار الإعلامى للسفارة الفلسطينية بالقاهرة» على أن أى تسوية تفتقد سمة الإنصاف ما لم تتضمن حق العودة.

أما أ. يونس الكترى «كاتب سياسى فلسطينى» فقد لفت الانتباه، إلى انه فى واقع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ، لا تتضمن جوازات السفر الفلسطينية إسم البلد المولود فيها ، ولا ما إذا كان حاملها لاجئ أم مقيم!!.. منوهاً أن هناك العديد من الدلائل التى تشير إلى خطورة ما يتم ترتيبه بخصوص اللاجئين الفلسطينين .

أما أ . حمد حجاوى «كاتب فلسطينى» فقد أكد على أن الصراع فى حقيقته هو صراع على الأرض والعودة الكاملة للوطن ومن ثم فلا سبيل للاستقرار فى المنطقة إلا بإقرار حق العودة .

وقد اختتم د . حسن نافعة «أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة» ورئيس الجلسة الحديث بالإشارة إلا أنه بالعمل وفق استراتيجية التدرج ينبغى علينا تحديد الثوابت التى لا ينبغى المساس بها، وأن علينا جميعاً العمل على وضع استراتيجية تهدف إلى النهوض بحقوق اللاجئين الفلسطينين مؤكدا على الحاجة الماسة إلى أفكار وآليات جديدة لمواجهة ما يتعرض له اللاجئين من معاناة تتفاقم حدتها يوماً بعد يوم.

الثقافة السياسية الفلسطينية من منظور الديمقراطية وحقوق الإنسان

أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان كتابه الثانى من سلسلة مناظرات حقوق الإنسان حول «الثقافة السياسية الفلسطينية.. الديمقراطية وحقوق الإنسان». ويتضمن الكتاب أوراق ومناقشات المناظرة التى عقدها المركز فى أكتوبر ١٩٩٥ والتى انطلقت من الورقة الأساسية المقدمة من الباحث الفلسطينى محمد خالد الأزعر. وقد شارك فى التعقيب عليها أربعة من المفكرين الفلسطينيين البارزين وهم: د. أحمد صدقى الدجانى رئيس المجلس الأعلى للتربية والعلوم والثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، أ. عبد القادر ياسين الكاتب السياسى المعروف. د. عزمى بشارة أستاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت. و د. محمود شقيرات رئيس تحرير جريدة الطليعة وعضو المجلس الوطنى الفلسطينى. كما شارك فى المناقشات لفيف من الباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان.

تبنت الورقة الأساسية تعريفاً للثقافة السياسية بإعتبارها «تشمل منظومة معنوية من المعارف والقيم والرؤى والأفكار السياسية، وتؤثر فعلياً فى توجيه سلوك أفراد المجتمع حكاماً ومحكومين». وأوضح الباحث أن هذه المنظومة تتكون عبر فترة زمنية ممتدة وتقيم علاقة جدلية بمفهومى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

واتجهت الورقة إلى الاقتراب من التقاليد الفلسطينية بهدف تلمس الدلالات والوقوف على الأنماط الأكثر رسوخاً، وتناولت فى هذا الإطار عدداً من القضايا المتعلقة بخبرات العمل البرلمانى والتمثيل النيابى، والتعددية السياسية، والتطورالقيادى، والتطور الدستورى، ونظم القضاء، وتطور المجتمع المدنى، فضلاً عن تداعيات البيئة الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على هذه العناصر.

ولاحظت الورقة الأساسية أن القبول بالتعددية والاصطفاف خلف أكثر من برنامج سياسى هو مظهر بارز للحياة الفلسطينية سواء قبل الشتات أو بعده، ولا ينفى ذلك أن المجتمع الفلسطينى قد عرف فى أحيان قليلة الاقتتال لفض المنازعات حول النفوذ أو صناعة القرار. كما ان الحالة الفلسطينية تتوام والافتراض القائل بأنه فى الحالات التى تختفى فيها الدولة والسلطة، فإن المؤسسات المدنية قد يمكنها شغل وملء الفضاء الاجتماعى والسياسى والحقوقى. كما أشارت الورقة إلى أن الحياة السياسية الفلسطينية لم تعرف – إلا باستثناءات محدودة – نمط القيادة القائمة على القانون التى لا تستمد فيها حقوق وواجبات القادة والمتبوعين فى الولاءات الشخصية غير أن المجتمع لم يخل من محاولات جادة لترسيخ نمط القيادة العقلانى والقانونى القائم على الجدارة الشخصية وحسن الآداء والإرتقاء بالانتخاب الطبيعى بين قدرات الأفراد.

وقد أثارت واحدة من المداخلات تحفظاً على منهجية البحث فى التعرف على الثقافة السياسية فى مجتمع ما من خلال قراءة الخطاب الفكرى والاجتماعى للقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مشيرة إلى أن الخطاب الفكرى كأداة تحليلية لا يعدو كونه عنصراً يفصح فقط عن جانب سطحى من جوانب الثقافة السياسية. وحول إمكانية الحديث عن «الديمقراطية بمعزل عن الدولة» أثارت المداخلات ثلاث رؤى متباينة.

الأولى : ان مفهوم الديمقراطية أكثر عمقاً واتساعاً من مفهوم الدولة، فى إطاره يمكن فهم العمليات التاريخية لتكوين الدولة الديمقراطية، أو تحول الدولة الديمقراطية إلى دولة غير ديمقراطية أو العكس، أو اندثار الدولة ودمارها كلية. وتنطلق هذه الرؤية من أن النظرية الديمقراطية تنطوى على ثلاثة مستويات للممارسة وهى مستوى القيم، ومستوى إشتقاق السلطة، ومستوى ضمانات إعادة إنتاج الديمقراطية.

الثانية : ان فصل الدولة عن المجتمع هو فصل «حداثى»، وان الدولة – تاريخياً – هى التى فرضت الديمقراطية على المجتمع وليس العكس. ومن ثم فإن الديمقراطية هى مجرد نظام للحكم وبالتالى فإن القول بأولوية المجتمع على الدولة لا يعدو أن يكون شرطاً نظرياً.

الثالثة : ان الدولة قد لا تكون شرطاً للديمقراطية، فقد تكون الديمقراطية، كامنة فى المجتمع المدنى ومؤسساته وآلياته الثقافية. ومع ذلك فإنه فى الحالة الفلسطينية من المحتم القول بأن الجلاء والتحرر من الاحتلال شرط أساسى للديمقراطية، بإعتبار أن الديمقراطية لا تشترط فقط ميلاد الفرد بل أيضاً ميلاد المواطن وهو شرط أساسى لديمقراطية حديثة.

كما أثارت المناقشات جدلاً حول تقييم تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من منظور الديمقراطية وحقوق الإنسان. فمن جانب إعتبر أحد المعقبين أن المجلس الوطنى الفلسطينى بمثابة جمعية تأسيسة للكيان الوطنى الفلسطينى لا أكثر، مشيراً إلى ان الطابع التمثيلى لهذا المجلس لا يهدف إلى التشريع وإنما إلى إقامة الكيان الفلسطينى، وموضحاً أن فشله فى ذلك يعود لأسباب مختلفة ليس من بينها عدم ديمقراطيته. ومن جانب آخر، فقد أشار الباحث خالد الأزعر إلى أن منظمة التحرير منظمة علنية، وانه من الممكن البحث فى الأسباب والصعوبات التى أدت إلى عدم إجراء انتخابات، غير أن ذلك لا يعنى التغاضى عن تجاوز مبدأ الإنتخابات التى نص عليها دستور المنظمة ذاته، كما أكد أن المجلس الوطنى الفلسطينى مارس بالفعل بعض المهام التشريعية.

كما أشارت بعض المداخلات إلى أن تجارب حركات التحرر الوطنى لا تقدم إجابة حاسمة بشأن الجمع بين منهج المقاومة ومنهج التحول الديمقراطى وتكوين الدولة، وأنه لا يمكن القول بوجود علاقة حتمية تؤكد أن الكفاح المسلح من شأنه أن يقود إلى الديمقراطية، وفى المقابل فمن الصعب القول أيضاً بأن النضال المدنى من شأنه أن يقود حتماً إلى الديمقراطية.

ونبهت بعض الآراء إلى أن الإحتجاج على تجاوزات السلطة الفلسطينية قد يعطى انطباعاً بوجود دولة استبدادية على الرغم من الافتقاد أصلاً إلى وجود «الدولة»، ومن ثم فإن الرقابة على ممارسات السلطة الفلسطينية ينبغى أن يمتد إلى الرقابة على التفريط فى السيادة الوطنية، وشددت هذه الآراء على ضرورة الإلتفات إلى أن الابتعاد عن السيادة الوطنية لا يمكن أن يحمل فى طياته أى ديمقراطية، وان السلطة التى تمارس سيادتها على الداخل فقط لا يمكن أن تكون ديمقراطية.

اللجنة المصرية لمتابعة الإنتخابات البرلمانية

يكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الانتخابات التشريعية المصرية التى جرت فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥ والإعادة فى ديسمبر ١٩٩٥ هى أسوأ انتخابات تشريعية شهدتها البلاد منذ عام ١٩٧٦ وذلك لأسباب كثيرة تناولتها الكثير من الأقلام، ومنها تصاعد حدة العنف وإرتفاع عدد القتلى والجرحى ، وتصاعد نفوذ المال وزيادة حدة التعصب والقبلية وحصول الحزب الحاكم على أعلى نسبة وحصول المعارضة على أقل نسبة فى تاريخ الانتخابات المصرية، وغير ذلك من الأسباب .

غير أن انتخابات ١٩٩٥ شهدت – ولأول مرة فى تاريخ الانتخابات البرلمانية المصرية – تشكيل لجنة أهلية لمراقبة الانتخابات وهى «اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥» وقد تكونت اللجنة من ست هيئات أهلية هى: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات ، مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، ومركز حقوق الإنسان لتدعيم الوحدة الوطنية . وبالإضافة إلى الهيئات الست هناك أيضاً العديد من الشخصيات العامة المستقلة . وتشكلت اللجنة من أمانة عامة مكونة من الرئيس / د . سعيدالنجار ، نائب الرئيس / د . ميلاد حنا ، أميناً عاماً / د . سعد الدين إبراهيم ، أمين الصندوق / أ . لويس جريس ، والأعضاء د . محمد سليم العوا، أ . أحمد نبيل الهلالى ، أ . عبد العزيز محمد ، أ. محمد سيد الجمل ، وعبد الرحمن خير ، بالإضافة إلى ممثلى الهيئات الست المشاركة فى اللجنة . هذا وقد وصل عدد أعضاء اللجنة إلى مائة عضو من مختلف الإتجاهات السياسية والفكرية . وبمجرد الإعلان عن قيامها تلقت اللجنة مئات التوكيلات من المرشحين من مختلف التيارات السياسية.

وقد أصدرت اللجنة تقريراً عن الانتخابات تحت عنوان «شهادة للتاريخ» تم فيه تناول أهداف اللجنة ، ومنهجية العمل التى تسير عليها والقواعد التى تستند إليها والإطار القانونى والتشريعى للانتخابات.

ومن الجدير بالذكر أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أصدرت تقريرا حول الإنتخابات بعنوان «الديمقراطية فى خطر: إنتخابات لم ينجح فيها أحد». كما أصدر مركز المساعدة القانونية تقريرا حول شهادته على الإنتخابات التشريعية المصرية.

الشتات الفلسطينى ومعضلات الحل

حول الأثر القانونى لإتفاق السلام على حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى الشتات ، ألقى أ.عباس شبلاق مدير مركز دراسات اللاجئين وفلسطينى الشتات فى رام الله محاضره بمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

وقد اوضح أ . عباس شبلاق ان قضيه اللاجئين من أعقد القضايا المطروحه على الساحة لأنها لاتعنى طرف واحد وبالتالى فحلها يتوقف على كل الاطراف المعنية ، وأشار الى أن هناك جملة عوامل تتنازع اللاجئين ما بين الخوف والأمل ، وهذه العوامل تتلخص فى :

(١) الابتعاد عن المرجعية القانونيه لحقوق اللاجئين الفلسطينين حيث يجرى الآن التملص من هذه المرجعية التى شكلت أساسا لضمان حقوق اللاجئين وأصبحت قضية اللاجئين بعد أتفاق أوسلو هى قضية انتزاع مايمكن انتزاعه بالتفاوض المباشر بعد ما تراجعت قدسية النص، وقد شمل التراجع عن قدسية النص التراجع عن الجدول الزمنى المحدد للانسحاب، والتراجع عن قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ بشأن العودة والتراجع عن المواقف المبدئية بشأن القدس.

(٢) :الإطار العام للمفاوضات والذى يقوم على تجزئة الحل ، وهو يضعف الموقف الفلسطينى وقضية اللاجئين ، واوضح المحاضر أن كون المفاوضات قائمة على تجزئة الحل يعنى ان قضايا المرحلة النهائية مثل المستوطنات واللاجئين والقدس تتعرض لظلم شديد ، لأن المفاوض الفلسطينى لن يمتلك سلاح فى يده خاصه بعد الاتفاق الاسرائيلى – الأردنى وإمكانيات الوصول لحل على المسارين السورى اللبنانى .

(٣) هناك بعض الدلائل الواقعية التى تثير مزيد من المخاوف ، ومن ذلك انهاء عمل وكالة غوث اللاجئين، والنص فى الاتفاق الأردنى –الاسرائيلى على امكانية توطين اللاجئين أو دفع تعويض لهم.

فإنهاء وكالة غوث اللاجئين يثير المخاوف لأن دواعى عملها مازالت موجودة، وخاصة مع استمرار الأوضاع السياسية على مماهى عليه، وعدم ظهور مؤشرات حول حل سريع وعادل لهذه القضية. كما أن الحديث عن تعويض اللاجئين أو توطينهم فى الشتات يؤكد أن امكانية للتحايل لحق العوده.

(٤) التأخر فى حسم قضية اللاجئين وهو يشكل بدوره عنصراً إضافياً يزيد من قلق اللاجئين، والشعور الطاغى لديهم هو أنه إذا لم يتم البت فى قضية اللاجئين يمكن أن يعاد ترتيب أوضاع المنطقة على نحو يظلم قضية اللاجئين وحقهم فى العودة.

(٥) تردى أوضاع اللاجئين بعد إتفاق أو سلو ، ويعود هذا الى عوامل متعددة منها عوامل سياسية خاصة برغبة الدول التى لم تتوصل بعد الى إتفاق مع إسرائيل الضغط على منظمة التحرير وعلى القياد الفلسطينية وإستغلال اللاجئين الفلسطينين فى أراضيها كورقة ضغط .

وأشار المحاضر إلى أنه يمكننا فى هذا السياق فهم القيود التى أدخلتها سوريا عام ١٩٩٣ لأول مرة على دخول الفلسطينين لها وإتجاه الحكومة الأردنية الى (أردنة) الوظائف العامة .

هذا بالاضافة إلى مطالبة العقيد القذافى طرد ٣٠ ألف فلسطينى من ليبيا، كما أن مصر فرضت قيوداً صارمة على دخول الفلسطينين من غزة الا اذا كانت معهم وثائق اقامة لمدة ثلاثة سنوات.

وحول آفاق حل قضية اللاجئين أكد أ. عباس شبلاق أنه برغم أن حق العودة حق معترف به فى جميع المواثيق الدولية وأن القرار ١٩٤ ينص على حق العودة أو التعويض فإن الواقع السياسى يفرض قيوداً عديده ، تعطل إمكانيات حل قضية اللاجئين .

وأول هذه القيود أن النص على العوده أو التعويض يعنى ضمناً إمكانية ضياع حق العودة إذا تم الوفاء بتعويض ما ، وهو امر مرفوض جملة وتفصيلاً. والثانى أن الوفاء بحق العوده ليس معضلة قانونية أو حقوقية بل هو معضلة سياسيه ، وللأسف يصح كثيراً الرأى الإسرائيلى الذى يؤكد أن أى حل لقضية اللاجئين يتطلب مناخ سياسى ملائم لأن القضيه ذات طابع سياسى لايمكن انكاره .

والأكثر من هذا أن حق العودة يتضمن فى ذاته معضلات خاصة ، فحتى الآن ليس من المعروف ما اذا كان حق العودة يشمل العودة للأراضى والأملاك الخاصة أم العودة بشكل عام إلى منطقة الحكم الذاتى؟

أى مستقبل للرقابة والتشريع بعد

اثارت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة فى مصر الكثير من دواعى القلق ، فالانتخابات لم تسفر فقط عن الاحتكار شبه المطلق للحزب الحاكم على المؤسسة التشريعية ومراقبة آداء الدولة لوظائفها ، ولكنها كشفت أيضاً أن ظواهر العنف وتاجيج النعرات الطائفية والعصبية والقبلية اصبحت احد سمات العمل السياسى، كما قادت التدخلات الأمنية إلى حرمان البرلمان من العديد من الكفاءات المتمرسة فى العمل البرلمانى بمختلف جوانبه . وتثير هذه النتائج تساؤلات عديدة حول سبل وإمكانات ممارسة الدور الرقابى من خارج البرلمان ومن خلال النواب الذين حرمتهم النتائج الأخيرة من التواجد داخله .

حول هذه التساؤلات ، نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمسية فكرية فى إطار صالون ابن رشد تحت عنوان «مستقبل الرقابة والتشريع بعد الانتخابات المصرية الأخيرة» تحدث خلالها اثنان من النواب السابقين البارزين وهم ، أ. فكرى الجزار ، أ . كمال خالد، ود. حمدى السيد النائب الحالى فى مجلس الشعب ، فضلاً عن د. مصطفى كامل السيد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، ود. يحيى الجمل أستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة، وأدار المناقشات د. محمد السيد سعيد الذى أكد أن جوهر هذه الأمسية هو التأكيد على أن هذا الوطن ملك للجميع ولا يحق لأحد استبعاد الآخرين من المشاركة فى بنائه . وأشار إلى أن تجربة الإنتخابات أكدت الطابع العنفوى للتطور السياسى فى مصر ، وان الوضع الراهن يشهد اندماج ظواهر العنف مع ظواهر أخرى لا تقل خطورة مثل انهيار المجتمع المدنى ، نتيجة الملاحقة المستمرة له من جانب الدولة ، وتهميش قوى المعارضة الذى تجلى بشكل بارز فى الانتخابات الأخيرة .

إنتخابات كارثية

واعتبر د . حمدى السيد فى مداخلته أن الانتخابات الأخيرة تعد كارثية بكل المعانى ، وهى الأسوأ منذ بدء تجربة التعدد الحزبى ، وهى أيضاً أسوأ تهيئه لدخول مصر إلى أعتاب القرن الحادى والعشرين . وأوضح انه مهما كان المحتوى النهائى لطبيعة تطلعات المواطن أو مطالبه من مجلس الشعب ، فالمؤكد ان المجلس الحالى لا يستطيع ان يلبى هذه المهام لأنه ليس ممثلاً للشعب .

وأشار د . حمدى السيد إلى ان الانتخابات الأخيرة قد اتسمت بغياب القضايا السياسية والتركيز على القضايا الفئوية ، وتفاقم ظواهر الفساد والرشوة واستغلال النفوذ ، فضلاً عن التزوير والعنف واسع النطاق ، مشيراً إلى أن مقتل ٥١ مواطنا فى هذه الانتخابات يعد أمراً غير مسبوق فى تاريخ مصر .

وأضاف د . حمدى السيد أن استبعاد التيار الإسلامى فى البرلمان يعد واحداً من أسوأ السمات التى شهدتها الانتخابات الأخيرة ، مؤكداً أن نية الدولة كانت متجهة لوضع ممثلى هذا التيار خارج نطاق الشرعية . وأشار إلى أن أحدى الظواهر القليلة الإيجابية فى هذه الانتخابات تتمثل فى أن ٥٠ ٪ من الأصوات التى حصل عليها مسيحيون كانت من مسلمين ، وإن كانت المنشورات الطائفية مدفوعة الأجر قد أجهضت هذه السمة الإيجابية .

وأعرب د . حمدى السيد عن اعتقاده بأن العودة لنظام القوائم الحزبية قد يساعد على التخلص من الظواهر السلبية التى رافقت الانتخابات الأخيرة ، وأكد على ضرورة رفع القيود القائمة على تأسيس وعمل الأحزاب السياسية والتى تؤدى إلى استمرار خواء الحياة السياسية .

مجلس ظل

وفى مداخلته أكد أ . فكرى الجزار على الحاجة الملحة لتنظيم قواعد للإنفاق فى العملية الانتخابية تحددها وزارة الداخلية ، وذلك للحد من مظاهر استغلال الرفاه المالى فى الانتخابات التشريعية والمحلية . وحمل رئيس الحزب الوطنى المسئولية الأساسية على ما وصفه بممارسات التلاعب والتزوير التى قام بها الحزب على نطاق واسع . وأعرب المتحدث عن اعتقاده بأن الدولة كانت حريصة على إحكام نتائج الانتخابات لصالحها لكي تضمن برلماناً يحقق توجهاتها السياسية فى إدماج مصر وإنفتاحها على المشاريع الشرق أوسطية . وأضاف بأن مسارعة الرئيس مبارك بالتأكيد أن الانتخابات كانت نزيهة كبل القضاة عن قول كلمتهم خاصة وإن رئيس الجمهورية هو أيضاً رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

واقترح أ . فكرى الجزار إستراتيجية من ثلاث خطوات لمواجهة تداعيات ما بعد الانتخابات . الأولى تتمثل فى رفع دعاوى قضائية جماعية ببطلان تشكيل المجلس الحالى ، والثانية إقامة مكتب متابعة لكل النواب الذين اسقطوا ، والثالثة إقامة مجلس شعب فى الظل يضع على عاتقه مهام تشريعية ورقابية بحيث لا يترك المجلس الحالى مطلق اليد فى تحديد المصالح والأولويات القومية .

نواب الحزب الوطنى تحت التهديد

واستهل أ . كمال خالد مداخلته مشيراً إلى أن ما حدث فى الانتخابات الأخيرة يعد إنحرافاً وبلطجة» غير مسبوقة تقودها الدولة التى تستهدف خلق برلمان موال لها تماماً ، وتستكمل من خلاله الدائرة المغلقة التى تكبل بها العمل المهنى والنقابى ، ولاحظ المتحدث أن الدولة عملت على تقييد أداء أعضاء الحزب الوطنى داخل البرلمان الذين بدا بعضهم يسلك سلوك المعارضة خلال قيامهم بدورهم فى الرقابة والتشريع . ودلل كمال خالد على ذلك بتلويح الحكومة بإعادة العمل بنظام اللائحة ، فى الوقت الذى دفعت فيه الحكومة بسلسلة من القوانين المثيرة للفزع مثل القانون

الإنتخابات البرلمانية المصرية

محمد السيد سعيد : الإنتخابات أكدت الطابع العنفوى للتطور السياسى فى مصر .
حمدى السيد : غياب للقضايا السياسية فى مقابل التركيز على القضايا الفئوية .
فكرى الجزار : هناك حاجة ملحة لتنظيم قواعد الإنفاق المالى .
كمال خالد : ضعف القوى الوطنية يمثل عائقاً أمام تشكيل «برلمان الظل» .
مصطفى كامل السيد : لابد من إبتكار مؤسسات جديدة للرقابة على الإنتخابات .
يحيى الجمل : هناك إحتياج ملح لوضع إستراتيجيات للنهوض السياسى .

الصادر عام ١٩٩٤ بإحالة ضباط الجيش إلى التقاعد بدءاً من رتبة العقيد ، والقانون الصادر عام ١٩٩٥ الذى يبيح الحبس الاحتياطى للصحفيين فى جرائم النشر .

وأبدى أ . كمال خالد تحفظه على الاقتراح الخاص ببرلمان الظل وقيام القوى الوطنية بدور فى الرقابة والتشريع باعتباره يعكس تصوراً مثالياً لا يضع فى اعتباره ضعف القوى الوطنية والإفتقار إلى توجه وطنى حقيقى داخل الأحزاب السياسية فى مصر .

تقاليد التمنى السياسى

وأشار د . مصطفى كامل السيد فى مداخلته إلى أن إثارة قضية مستقبل الرقابة والتشريع داخل البرلمان فى ظل المعطيات الراهنة من شأنه أن يثير الشعور بالإحباط . وأضاف أن غالبية نظم الحكم تأخذ بالفصل بين السلطات ، وبالتالى لا تستطيع أية سلطة أن تجور على الأخرى ، غير أن النظام المصرى الذى مزج بين النظامين البرلمانى والرئاسى أقام صعوبات بالغة أمام الفصل بين السلطات ، خاصة وأن النصوص الدستورية ذاتها وضعت قيوداً على مجلس الشعب فى آداء دوره الرقابى على السلطة التنفيذية بمقتضاها يستطيع رئيس الجمهورية حل البرلمان إذا ما طرح سحب الثقة بالحكومة .

وأكد د . مصطفى كامل السيد أن الحديث عن قيام نواب المعارضة داخل البرلمان بدور تشريعى ورقابى أمر غير قابل للتحقيق فى أرض الواقع بالنظر إلى وجود المعارضة الهش داخل البرلمان الأمر الذى تنتفى معه أية جهود مؤثرة فى هذا المجال . وأشار إلى ان تقاليد العمل السياسى فى مصر تترك مساحة كبيرة للتمنى وليس للنضال السياسى .

واقترح د . مصطفى كامل السيد خطوات محددة لمواجهة تداعيات الانتخابات الأخيرة تتمثل فى مواصلة الدعاوى القضائية من أجل إبطال المجلس الحالى ، إبتكار مؤسسات جديدة للإشراف على الانتخابات بعدما أثبتت التجربة عدم كفاية الإشراف القضائى . واقترح فى هذا الصدد تشكيل هيئة مستقلة تضم رؤساء الأحزاب والقضاة والمثقفين تتولى مراقبة الانتخابات وعمليات الفرز وإعلان النتائج . كما شدد على ضرورة إسقاط القوانين المعطلة للممارسة السياسية الحرة ، وعلى ضرورة السعى مجدداً للوصول إلى صيغة للوفاق الوطنى بين التيارات السياسية المصرية المختلفة .

وأكد د . يحيى الجمل فى مداخلته أن ما حدث فى الانتخابات التشريعية لا يضر بمصلحة مصر فحسب، وإنما يضر أيضاً بمصلحة النظام السياسى . مشيراً إلى أن من مصلحة أى نظام أن يبث لدى المواطنين الشعور بالأمل ، غير أن النظام المصرى تفنن فى قطع الطريق على الأمل . وأضاف بأن الانتخابات الأخيرة كرست داخل الحياة السياسية المصرية كثيراً من الظواهر التى كان ينبغى تجنبها مثل تصاعد العنف ، والمحسوبية واستغلال النفوذ ، وعودة الروابط القبلية والعائلية بأسوأ تجلياتها .

وأوضح د . يحيى الجمل أن الأوضاع الراهنة لا تهيئ أية إمكانية للحديث حول تعديل الدستور أو القوانين ، وان أية تعديلات فى ظل هذه الأوضاع ستمضى على الأرجح نحو الأسوأ وليس الأفضل . وأضاف بأن طبيعة الظروف الراهنة تملى مواصلة النقاش حول الإشكاليات المختلفة وتفرض احتياجاً ملحاً لوضع استراتيجيات متكاملة للنهوض السياسى .

مشكلات النخبة

وقد أشارت بعض مداخلات الحضور إلى أن الظواهر المختلفة التى أفرزتها الانتخابات الأخيرة تظهر بشكل جلى إنتشار الفساد ونبهت بعض الآراء إلى انه لا ينبغى التعويل كثيراً على النخبة واعتبارها مفتاحا لحل الكثير من المشاكل ، فمن المهم أولاً ان نحدد خصائص هذه النخبة ومواقفها من القضايا المختلفة . ولاحظت بعض الآراء فى هذا الصدد أن النخبة لا تأخذ العديد من القضايا الأساسية مأخذ الجد وربما كان أبرز الأمثلة على ذلك قضية الديمقراطية ومدى إخلاص النخبة لها .

كما أشارت آراء أخرى إلى أهمية التعويل على الرقابة الدولية لضمان نزاهة الانتخابات فى مصر . على حين نبهت بعض الآراء إلى انه لا ينبغى التعامل مع البرلمان بشكل سلبى، مشيرة إلى انه على الرغم من ان غالبية النواب ينتمون للحزب الوطنى ، فإن هذا الحزب ليس كتلة صماء بل ضمت صفوفه نواباً عرف دوهم فى التشريع وفى الرقابة على آداء الحكومة.

ورأى بعض الحضور أننا نحتاج إلى تقييم أثر الكثير من الظواهر على التحول الديمقراطى. ومن هذه الظواهر، ظاهرة المستقلين السياسيين، وهل صعودهم يعبر عن قوة سياسية مستقلة بالفعل وصاعدة، أم أن إستقلالهم مجرد إستقلال شكلى لأنهم فى الأصل صاعدين من تيارات سياسية متباينة إلا أنهم ترشحوا فى الإنتخابات كمستقلين لأسباب مختلفة وبالتالى فهم ليسوا قوة للدفع الديمقراطى داخل مجلس الشعب بقدر ما هم تعبير عن مشاكل المناخ السياسى. كما أكدت أراء أخرى على على أنه بالرغم من كل الصعوبات التى تحول دون ممارسة المعارضة لدورها فى الرقابة على أداء البرلمان بسبب تمثيلها شديد الضآلة فى مجلس الشعب إلا أن المعارضة تستطيع بالتأكيد إستغلال صحفها الخاصة والمؤتمرات الحزبية من أجل الضغط لتغيير أى قانون سىء أو لتشريع قانون جيد.

مأزق الوفاق الوطنى واختلاف المرجعيات

محامون الهضيبى : تطبيق الشريعة المطلب الأول .

حسين عبد الرازق : الشكوك المتبادلة بين القوى السياسية عطلت الاتفاق .

حسام عيسى : العدل الإجتماعى يفوق الديمقراطية .

حلمى مراد : ميثاق الوفاق ينبغى ان يعنى بضمانات نزاهة الانتخابات .

وحيد عبد المجيد : النقاط الخلافية تعكس الإنقسام الثقافى والحضارى بين التيارات المختلفة.

الإنتخابات النيابية التى شهدتها مصر فى نوفمبر ١٩٩٥ شكلت مناسبة هامة لتجديد الحوار حول إمكانات توصل القوى السياسية المختلفة لتوافق عام من منظور حقوق الإنسان حول نقاط برامجيه تخوض على أساسها هذه القوى الإنتخابات .

ومن هذا المنطلق دعا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إلى أمسية فكرية قبيل بدء الإنتخابات للوقوف على ما آلت إليه تجربة الحوار حول ميثاق الوفاق التى كانت قد تبنتها لجنة التنسيق بين النقابات المهنية. وقد دعى للحديث فى هذه الأمسية كل من :

د . وحيد عبد المجيد، رئيس وحدة الشئون العربية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. أ/ حسين عبدالرازق رئيس تحرير مجلة اليسار. د/ حسام عيسى أستاذ القانون وعضو المكتب السياسى بالحزب العربى الديمقراطى الناصرى. د/ حلمى مراد المحامى ونائب رئيس حزب العمل. المستشار مأمون الهضيبى نائب المرشد العام والمتحدث الرسمى للإخوان المسلمين.

وأكد المستشار مأمون الهضيبى فى مستهل مداخلته أن الإخوان المسلمين كانوا أول المستجيبين لفكرة ميثاق الوفاق الوطنى ، وإن المأزق الحقيقى الذى واجه هذه الفكرة تمثل فى ضرورة الأتفاق أولاً على الضمانات التى تحكم النظام السياسى وإرجاء التوافق على النظم الاقتصادية والاجتماعية إلى مرحلة تالية.

وفيما يتعلق بالنظام السياسى ، أوضح المستشار مأمون الهضيبى ان أول الشروط الواجبة التطبيق هى اعتماده على الشريعة الإسلامية والنصوص القرآنية وأضاف إلى ذلك عدداً من المبادئ التى يمكن أن تشكل أساساً لاتفاق عام وهى الإقرار التام بأن الشعب مصدر السلطات، واحترام مبدأ تداول السلطة عبر الاقتراع الحر ، والتأكيد على حرية الاعتقاد وحرية إقامة الشعائر الدينية، وحرية الرأى والدعوة السلمية له فى إطار النظام العام والآداب العامة والمقومات الأساسية للأمة، وتأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية ، وحرية عقد الاجتماعات الجماهيرية والدعوة لها .

وأوضح المستشار مأمون الهضيبى ان القوى السياسية المصرية لا تستطيع الانخراط فى تحقيق أهدافها والتواصل فيما بينها وتطوير خطابها السياسى بدون حل معضلة أساسية وهى تغيير الكثير من القوانين التى تستخدم بالأساس ضد حرية عمل الأحزاب والصحافة وضد التعددية وحرية الرأى والتعبير . •

الميثاق طريقة للهيمنة

أما أ . حسين عبد الرازق فقد بدأ مداخلته بتأكيد أن مبادرة لجنة التنسيق بين النقابات المهنية هى المحاولة الثالثة للوفاق الوطنى . حيث جرت محاولتان الأولى عام ١٩٨٧ ، والثانية عام ١٩٨٩ . وأوضح ان الوفاق لا يعنى الاتفاق الكامل فى الآراء والأفكار ، فالقوى السياسية المصرية تختلف فيما بينها من حيث التوجهات والانتماء العقائدى . موضحا أن الوفاق هنا لا يعنى أكثر من الاتفاق على الحد الأدنى من المواقف والتوجهات العامة . وأضاف أ . حسين عبد الرازق ان تجربة الوفاق الوطنى كانت فى أغلبها إيجابية بالرغم من انه إعترضتها ثلاث مشاكل رئيسية.

أولها : انه كان من الوضح أن هناك عدم ثقة بين القوى المختلفة فيما يطرح حول ميثاق الوفاق الوطنى .

ثانيها : ان البعض حاول أن يتجاوز حدود الإصلاح السياسى والديمقراطى والدستورى إلى قضايا اجتماعية وإقتصادية على الرغم من التناقض الكبير فى الآراء حول هذه القضايا .

ثالثها : التخوف من محاولة البعض إضفاء طابع فكرى معين على الميثاق يعبر عن هويته وعقيدته . فالبعض أشار إلى ان هذا الميثاق أعد بمنطق ليبرالى، وبالتالى ثارت مخاوف من أن حزب الوفد يريد جر باقى القوى والتيارات على أرضه . والبعض الأخر تخوف من محاولة الإخوان المسلمين وحزب العمل فرض صيغة معينة على الميثاق تنطلق من شعار الإسلام هو الحل .

وأوضح أ . حسين عبد الرازق أن هذه المشاكل الثلاث قد عطلت الإتفاق بين القوى والتيارات السياسية المختلفة ، إلا أن هناك آفاقا لتطور تجربة الميثاق ولنجاحه ، على أساس من التركيز على قضايا الإصلاح السياسى والديمقراطى ، وتجنب إضفاء أى صبغة عليه قد تفسر على أنها محاولة من بعض القوى للسيطرة على التيارات والأحزاب الأخرى ، وإستغلال ميثاق الوفاق لصالحها .

وفاق بلا أحزاب

أما د . حسام عيسى فقد أوضح أنه كان هناك لبس على الأقل عند الناصريين ، فعندما تبلورت عملية وضع ميثاق وطنى ، وطلب منهم الحضور، كان هناك تصور ان هذا الميثاق متعلق فقط بالقضية الديمقراطية وانه يضع إطارا للعمل الديمقراطى وحدا أدنى تتفق عليه كل التيارات ، ولكن منذ اليوم الأول وضح ان هناك محاولة للخروج من هذا الإطار ، وتوسيعه ، وهو ما يضع الحد الأدنى المطلوب الاتفاق حوله محل جدال .

وأوضح د . حسام عيسى أنه شعر شخصياً ان الميثاق يغلب عليه الطابع الليبرالى ، وبالتالى كان هناك خلاف كبير بين الأفكار الواردة فى الميثاق وبين الثوابت العقائدية للحزب الناصرى . فقضية العدل الاجتماعى هى القضية الأولى للحزب الناصرى وهى تحتل أهمية تفوق الديمقراطية ، وبالتالى فعندما يوقع الحزب الناصرى على ميثاق للوفاق يتضمن إلغاء مجانية التعليم، فهذا قرار بالانتحار السياسى للحزب . ومن البديهى ألا يوقع الحزب إلا بعد الوصول لحد أدنى مقبول لا يزعزع الثوابت التاريخية له.

وأكد د . حسام عيسى أن واحداً من أسباب فشل التجربة حتى الآن يعود فى إعتقاده إلى عدم وجود أحزاب سياسية فى مصر فالأحزاب المعارضة – على حد قوله – نصفها اتفق مع الحكومة فى المسألة الانتخابية ، ودخلت فى مفاوضات من أجل تحديد عدد مقاعد كل حزب وأسماء مرشحيه. وأضاف أن الوفاق بين الأحزاب المختلفة لا يمكن أن يتم إلا إذا كانت هناك أحزاب تمارس «السياسة» وليس أى شئ أخر! .

نزاهة الانتخابات

وأكد د . حلمى مراد فى مداخلته أن أهم ما فى هذا النقاش هو ربط مشروع ميثاق الوفاق الوطنى بالانتخابات التشريعية، معتبراً أن الاتفاق على مشروع ميثاق للوفاق يمكننا من الحد من العيوب الجسيمة التى تعترض كل إنتخابات تشريعية .

وعدد د . حلمى مراد المؤشرات الأولية التى تنبئ أن الدولة تنوى إجراء انتخابات تسفر عن هيمنة مرشحى الحكومة وحزبها. وأكد أن ميثاق الوفاق بين القوى والتيارات المختلفة لا بد وأن يكون معنيا بضمانات لحرية الانتخابات ونزاهتها يوقع عليه الجميع وينفذ فوراً .

وأشار د . وحيد عبد المجيد إلى ان النقاش يكشف عن وجهتى نظر أساسيتين :

الأولى : ترى أن تجربة الوفاق أنتهت بالفشل ، أو على الأقل تم تأجيلها لحين البت فى القضايا الخلافية .

الثانية : ترى أن التجربة متعثرة بالفعل لكن هناك إمكانيات لتطورها .

وأوضح د . وحيد أن هناك نقاط اتفاق كثيرة تتعلق بالقضية الديمقراطية والإصلاح السياسى ، لكن هناك نقاطا خلافية تتعلق بانقسام ثقافى وحضارى بين التيارات المختلفة ، وللأسف حتى الآن لم نستطع ان نتقدم فى إتجاه التفاعل مع هذه القضايا الخلافية بشكل صحيح ، ذلك لأننا لا نبذل جهدا إضافياً لمناقشة الحجم الحقيقى لهذا الانقسام، ونحن بذلك نستسلم لفكرة جوهرها أن هناك قضايا أساسية لا نستطيع ان نغيرها .

وأوضح د . وحيد ان ذلك ربما يعود فى جانب منه إلى وجود حاجز بين قطاع من القوى السياسية وبين الإسلام ، وحاجز بين قطاع أخر من هذه القوى السياسية وبين الديمقراطية. وهذه حالة لا تساعد على إيجاد أى جسور بين الأطراف المعنية .

الوفاق الوطنى استراتيجية نهوض

وقد أكدت المناقشات على عدد من الأفكار منها : ان هناك اختلافاً بين ميثاق الوفاق الوطنى وبين وثيقة مطالبة السيد رئيس الجمهورية بنزاهة الانتخابات . فالعمل الأول طويل الأمد ويتطلب نقاشاً وحواراً دائمين وتطويراً مستمراً ، فى حين أن العمل الثانى ينصب بالأساس على ضمانات حول الانتخابات، وهذه قضية عاجلة تتطلب توفير ضمانات واقعية .

واعتبرت آراء أخرى أن موضوع الوفاق الوطنى مدخلا لعلاج مشاكل وقضايا من نوع أخر تتعلق بالمشروع الحضارى لمصر وبهويتها الثقافية ، بإعتبار مصر فى اللحظة الراهنة تواجه مخاطر عديدة. فهناك المخاطر السياسية والاقتصادية للمشروع الشرق أوسطى ، وهناك مخاطر الدور القومى الإستراتيجى والتنافسى مع إسرائيل ، وترى هذه الآراء أن مصر لن تستطيع النظر خارج شئونها الداخلية والالتفات إلى محيطها الإقليمى بدون خطوة للتوافق الوطنى ممثلة فى الحوار بين القوى السياسية المختلفة للوصول إلى حد أدنى من الإتفاق حول القضايا الخلافية .

وأشارت آراء أخرى إلى أن مشروع الوفاق الوطنى يجب أن يتجنب دفع أى تيار سياسى للتنازل عن مرجعيته الأساسية كى ينجح الحوار . فالإخوان المسلمون لن يتنازلوا عن المرجعية الإسلامية التى تشكل أساس شعبيتهم فى الشارع المصرى. ونفس هذا الكلام ينطبق على الناصريين والليبراليين .. وغيرهم . فالوصول للوفاق والحوار لا يترتب عليه أى تضحية بالمرجعيات الأساسية لكل تيار سياسى .

الإنتخابات الفلسطينية

من بين الإنتخابات التى شهدتها خمس بلدان عربية هى مصر والجزائر وفلسطين والسودان والعراق على مدار عام مضى، تكتسب الإنتخابات الفلسطينية خصوصية كبيرة . فإذا كانت الإنتخابات فى البلدان الأخرى تقود إلى بحث آثارها على الإستقرار السياسى وعلى إمكانات تداول السلطة بالطريق السلمى فى هذا البلد أو ذاك ، فإنها فى الحالة الفلسطينية تعد مدخلاً لتأسيس النظام السياسى بل وخلق وبناء الدولة أيضا .

وإتساقاً مع الأهمية الخاصة لهذه الانتخابات عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمسية فكرية فى إطار صالون ابن رشد حول «الإنتخابات الفلسطينية وضمانات الديمقراطية» دعا إليها كلاً من د . عزمى بشارة أستاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت – الضفة الغربية ، ود . عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، و د . عبد العليم محمد رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بمركز دراسات الأهرام ، و د . محجوب عمر الكاتب والباحث فى الشئون الفلسطينية وأدارها د. محمد السيد سعيد مستشار البحوث بمركز القاهرة .

إستقالة المعارضة السياسية

وقد بدأ د . عزمى بشارة مداخلته بتوضيح ان الإنتخابات تضع الشعب الفلسطينى فى مفترق طرق ، فعبرها يمكن إعادة الشعب الفلسطينى للمعادلة السياسية .

وأشار د . بشارة إلى أن المعارضة الفلسطينية تعاملت مع الإنتخابات على نحو غير مسئول وكأنها مجرد إشتقاق من إشتقاقات إتفاق أوسلو ، وبالتالى فشلت فى استثمار الانتخابات من أجل الخروج من «أوسلو» .

وأشار د . بشارة إلى أن الأحزاب الفلسطينية بقرارها مقاطعة الانتخابات تستقيل من السياسة ، وتدفع إلى مأساة إجتماعية وسياسية ، وغياب المعارضة يعنى إستحالة الرقابة على أداء السلطة الفلسطينية ، وإستحالة طرح قضايا وطنية تتعدى سقف «أوسلو». مؤكدا أن الاعتراض على أوسلو لم يكن يعنى حتمية مقاطعة الانتخابات التى سيكون لها تجليات اجتماعية متعددة، – فهناك تجليات خاصة بالثقافة السياسية الشمولية ، فأحد نجاحات الفصائل الفلسطينية أنها حيدت – سياسيا على الأقل – البنى التقليدية الفلسطينية ، لانها طرحت نفسها كتنظيم حداثى سيطر على المدرسة والمستشفى والجامعة، وإستقالة الأحزاب من الحياة السياسية يعنى عودة الروح القبلية والعشائرية .

عزمى بشارة : الاعتراض على «أوسلو» لايعنى بالضرورة مقاطعة الانتخابات.
محجوب عمر : نظام الحصص الانتخابية قد تكون له فوائد.
عبد العليم محمد : الديمقراطية لا تبنى إلا فى رحم دولة قوية.
عبد المنعم سعيد : الأحزاب الفلسطينية تخلت عن مسئولياتها الاجتماعية.

وأشار د / بشارة إلى أن أزمة فتح تنبئ عن ملامح أزمة المجتمع الفلسطينى كله ، فالسلطة الفلسطينية تدير علاقتها بالواقع الفلسطينى عن طريق مرتكزين، الأول : السلطة البيروقراطية وهى بيد الرئيس الفلسطينى والثانى : هو الإنتماءات القبلية والعشائرية. ويتجلى هذا فى إعتماد الرئيس الفلسطينى سياسة تعيين مستشارين له ممن ينتمون إلى عائلات وقبائل كبيرة. وتساءل د . بشارة : انه إذا كان صعود الولاءات القبلية يهدد إمكانيات قيام ديمقراطية فلسطينية ، فهل يمكن القول أن غياب المجتمع المدنى يمكن ان يدفع البنى الأرثية للعب دور المجتمع المدنى ؟ ! .

وأوضح د . عزمى أن هناك جدلاً حقيقياً حول هذه القضية ، فمن الصحيح ان البنى التقليدية تحمى الفرد من عسف السلطة ، ولهذا تنال مكانة فى حالة غياب بناء حديث ، لكنها أيضاً دلالة على غياب الديمقراطية فهى بالفعل تشكل حاجزا بين السلطة والفرد، ليس رفضاً للإستبداد بل إعترافاً به .

وأخيراً أكد د. عزمى بشارة أن البنى القبلية والعشائرية تلعب الآن دوراً أساسياً فى الإنتخابات الفلسطينية ، وهو ما يثير علامة إستفهام كبيرة حول العلاقة بين الانتخابات الفلسطينية وتأسيس دولة أو كيان سياسى فلسطينى.

العبور إلى الحداثة

واستهل د . محجوب عمر مداخلته بالتأكيد على صعود دور القبائل والعشائر مشيراً إلا انه لا مفر من صعودها ما دامت الولاءات الأولية قائمة بالفعل وصعودها فى إطار سياسى شبه سيادى.

وأشار د . محجوب إلى أن نظام الحصص أو «الكوتا» فى اللحظة الراهنة ليس معيباً بالكامل ، فلو لم تخصص مقاعد للنساء والمسيحيين فى المجلس الفلسطينى لن يكون بمقدروهم الحصول على مقاعد بالتصويت المباشر .

ورفض د . محجوب عمر إصدار حكم سريع حول ما يرتبه صعود البنى القبلية والعشائرية على إحترام حقوق الإنسان موضحاً أن إنتهاك حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية تم من قبل حداثيين قادمين من الخارج وليس من ممثلى القبائل والعائلات . وأشار إلى أن مهمة هذه الانتخابات هى مهمة سياسية ، فهى ستكون مجلسا وطنيا شرعيا وقانونيا وبالتالى تستطيع السلطة أن تتخاطب بلغة المجتمع الدولى ، وربما لا يكون هاماً فى هذه اللحظة معرفة كيف جاءت السلطة ، لأنها ستأتى على قدر الواقع .

لا ديمقراطية بدون دولة

وفى مداخلته ، أشار د . عبد العليم محمد إلى أن هذه الانتخابات تطرح قضية العلاقة بين الديمقراطية والدولة ، وهل يمكن بناء الديمقراطية بدون الدولة ؟ ! وأوضح ان الديمقراطية لا تبنى إلا فى رحم دولة قوية .

كما عرض د . عبد العليم محمد قضية صلاحيات المجلس المنتخب ونوعه، مشيراً إلى أنه لأول مرة تجرى إنتخابات تنفيذية بالأساس لأن المجلس الفلسطينى ليس له سلطات تشريعية إلا فى أضيق الحدود .

وأوضح د . عبد العليم محمد ان المجلس المنتخب يعتمد فى مرجعيته على نتائج مفاوضات طابا والقاهرة وأوسلو ، وهذه ليست كارثة ، لكن المشكلة ان القيود الواردة فى الإنتخابات، والقيود المفروضة على المجلس تجعل تعليق الآمال على فاعلية المجلس ودوره محفوفة بالمخاطر .

وفيما يتعلق بشرعية الانتخابات ، أشار د . عبد العليم محمد أن هناك تساؤلات حول فلسطينى الشتات الذين لم يمثلوا فى المجلس المنتخب ، موضحا أنه إذا جاز القول بأن الإنتخابات شرعية، فينبغى أن نوضح أن المجلس المنبثق عنها لا يعبر عن الشعب الفلسطينى كله، كما أشار د . عبد العليم محمد إلى أن الانتخابات تعد على أعلى درجة من الأهمية بإعتبارها ستمنع إسرائيل من قطع المسار التفاوضى وستكون خطوة لتكوين سلطة فلسطينية.

وأوضح د . عبد المنعم سعيد أن المناقشات تدفعنا لإكتشاف الصعوبات المحيطة بخلق أو إقامة الدولة ، ففى الخطاب السياسى الكلاسيكى ، تعنى عملية (خلق الدولة) مجرد الإستقلال عن المستعمر ، لكن الواقع الفعلى يؤكد لنا ان بناء الدولة مسألة أكثر صعوبة وأشد عمقاً . فإضافة إلى الاستقلال عن المستعمر هناك أمور أخرى لا تقل أهمية فى عملية البناء والخلق تتمثل فى التمييز عن الآخر ، والتميز الجغرافى عما هو مجاور ، والتميز الاقتصادى والاجتماعى . ومن ثم فإن معايير (الخلق) معقدة ومتشابكة ، ولا تتم بقرار سياسى، ولكن عبر عملية تاريخية تتحرر فيها الدولة ويحدث خلالها التمايز .

وأشار د . عبد المنعم سعيد إلى ان الشعب الفلسطينى فى اللحظة الراهنة يمر بالعمليتين معاً : عملية التحرر من المستعمر وعملية بناء الدولة .

وأكد د . عبد المنعم سعيد أن الإنتخابات خطوة هامة ، ومقاطعتها تشكل خطأ جسيما إرتكبته الأحزاب الفلسطينية ، ويعد هروباً من مسؤوليتها الاجتماعية ، لأن انسحابها يقلل من شرعية السلطة أمام العالم ويضعف تضامن الأمة ووحدتها .

الأمة كائن حى

وفى المناقشات ، أثار الحضور عدداً من القضايا والإشكاليات ، فأشار د . محمد السيد سعيد مدير الأمسية إلى أن الإنتخابات الفلسطينية لها وظيفة أساسية وهى بناء الأمة الفلسطينية ، فالأمة فى علم الإجتماع الكلاسيكى هى روح موجودة للأبد ، بينما فى النظرية الحديثة للعلوم الاجتماعية تتصف الأمة بأنها كائن حى ، قابل للتطور والنمو والتضعضع والهلاك وإعادة النهوض والإنتكاس . وأشار إلى ان صعود البنى التقليدية يدعونا للتساؤل حول ماهيه الحداثة التى كنا نصف بها التكوينات الحزبية الفلسطينية ، وهل هذه الحداثة لم تكن سوى قشرة كشف حقيقتها أو محاها الواقع الجديد ؟

وقد أشارت أراء أخرى إلى ضرورة أن ننظر بعين الإعتبار لصدمة الإستقلال وأثرها على معالجة السلطة والشعب الفلسطينى لقضايا الديمقراطية والبناء الداخلى ، وأوضحت بعض الآراء أنه ينبغى أن لا نلصق أوصافاً جاهزة بالبنى القبلية والتقليدية ، بل لابد من إعادة توصيف دورها إتساقاً مع الواقع الذى تنطلق منه ، بينما رأت أراء أخرى أن الإنتخابات لها دور أساسى وهو إضفاء الشرعية على إتفاق أوسلو وما تلاه وهو الأمر الذى يهدد مصالح الشعب الفلسطينى .

وأوضحت أراء أخرى، أنه على الرغم من نبل هدف بناء الدولة، إلا أن هذا لايجب أن يأخذنا بعيدا عن ماهية هذ الدولة وهل هى ديمقراطية أم شمولية؟. وأشارت هذه الآراء إلى أن مضمون الدولة مرتبط بتكوينها وأسسها الأولية، وفى هذا الإطار ينبغى توضيح أن الأصل فى البناء التقليدى القبلى أنه يتنافى مع الديمقراطية.

وأثارت أراء أخرى أسئلة حول هذا التحول السريع نحو شمولية وقبلية فلسطينية، ورأى عدد من الحضور أن هذه الإنتكاسة الديمقراطية تدفعنا لمحاولة وضع إجابات على غرار أن الثورة الفلسطينية لم تكن أصلا ديمقراطية وأنها تحالفت مع القبلية والروابط العائلية، ولهذا جاء بناء الدولة على غرار النضال الثورى الفلسطينى .

وضمانات الديمقراطية

نشاط مكثف للمركز الفلسطينى لحقوق الإنسان حول الانتخابات

فى غضون وقت قصير من تأسيسه فى ابريل ١٩٩٥ أستطاع المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان أن يثبت أقدامه فى الصفوف الأولى للحركة الفلسطينية لحقوق الإنسان، فقد تنوع نشاط المركز بشكل ملحوظ حيث أصدر مجموعه من الدراسات النقدية لعدد من القوانين التى أصدرتها السلطة الفلسطينية مثل قانون المطبوعات والنشر ، وقانون الأحزاب السياسية ، وقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية .

وقد أولى المركز اهتماماً خاصاً بالإنتخابات الفلسطينية شمل إصدار دراسة خاصة بالانتخابات تحت عنوان «الإنتخابات الفلسطينية الشروط والمعيقات» سلسلة الدراسات«٤»، وعقد ندوة حول المرأة الفلسطينية والإنتخابات قام بنشر وقائعها من خلال «سلسلة الندوات واللقاءات» التى يصدرها المركز ، كما أصدر نشرة خاصة للكشف عن جوانب القصور التى صاحبت المراحل المختلفة من العملية الانتخابية، منتقدا ما قامت به قوات الإحتلال الإسرائيلى من تقييد لحركة الناخبين والمرشحين كما أنتقد تجاوزات السلطة الفلسطينية خاصة بما يتعلق بالدعاية الإنتخابية، وطريقة توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية وعملية تنظيم المراقبة المحلية للإنتخابات . ولكن هذه التجاوزات لم تمنع المركز من الإشادة ببعض الإجرءات التى إتخذتها السلطة الفلسطينية مثل كفالة حق التصويت لجميع الفلسطينين وتنظيم عملية التصويت بالنسبة للمعتقلين المفرج عنهم ، والإجراءات الخاصة بتنظيم تصويت أفراد قوى الأمن الفلسطينى.

كما قام المركز بإصدار تقارير حول «قانون الإنتخابات الفلسطينية» تضمنت ملاحظات نقدية حول مواد القانون. فالمادة ١٠٣ تنص على أنه سيتم إعتماد جميع المراقبين المحلين والدوليين وستصدر لجنة الإنتخابات بطاقة إعتماد لكل من يطلبها ليتسنى لهمه مراقبة عملية الإنتخابات، إلا أن بطاقات المراقبين المحلين لم تمنح لهم إلا بعد يوم ١٢ يناير ١٩٩٦، أى بعد أن تم الإنتهاء من عمليات التسجيل والترشيح والدعاية الإنتخابية، وقد أشار المركز فى تقريره إلى أن هذا يحرم المراقبين المحلين من مراقبة تلك العمليات ويقصر دورهم على يوم التصويت فقط مما يعد بدوره تجاوزا لقانون الإنتخابات. كذلك أوضح المركز أن المادة ١٨، ١٩ تنصان على أن لجنة الإنتخابات المركزية من حقها البت النهائى فى الإعتراضات على جدول الناخبين الإبتدائى، إلا أن هذه اللجنة طبقا للمادة ٢٢ تمثل هيئة عليا تتولى إدارة الإنتخابات والإشراف عليها ويتم تعينها من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وهذه المادة تنفى المادة ٢٤ من نفس القانون التى تؤكد إستقلالية لجنة الإنتخابات وتمتعها بشخصية إعتبارية. كما أشار المركز فى تقريره إلى خطورة المادة ٥٠ التى تنص على أن تقدم الأحزاب المشاركة فى الإنتخابات تصريح خطى تؤكد فيه أن الهيئة أو الحزب لا يدعو إلى العنصرية أو العنف لتحقيق برنامجه السياسى.

ويذكر ان المحامى راجى الصورانى يرأس المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان ويعد من أبرز مناضلى الحركة الفلسطينية لحقوق الانسان ، وقد سبق له شغل منصب مدير مركز غزة للحقوق والقانون من ١٩٩١-١٩٩٥كما كان عضواً بمجلس أمنائه ، وقد أقيل من منصبه بمركز غزة فى ظروف مثيرة للجدل اقترنت بقيام المركز أكثر من مرة بتوجيه انتقادات حادة لممارسات السلطة الفلسطينية جرى فى أعقابها احتجاز راجى الصورانى من قبل السلطة الفلسطينية .

وقد جاء تأسيس المركز فى مرحلة بالغة التعقيد من مسيرة كفاح الشعب الفلسطيني حيث فرضت عملية التسوية الجارية أعباء جديدة على العاملين فى مجال حقوق الإنسان فى الضفة والقطاع . فعلى حين بقيت القضايا الجوهرية والحقوق الأساسية للشعب الفلسطينى معلقة مثل حقه فى تقرير مصيره، وحق العودة، فقد فرضت اتفاقيات التسوية مجموعة من الإلتزامات على السلطة الفلسطينية تشكل تهديدا لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالمعارضين للتسوية فى المناطق التى تمارس فيها السلطة الفلسطينية صلاحيتها، ومن هنا فإن المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان يضع على عاتقه مهمة مراقبة إنتهاكات حقوق الإنسان التى تقع سواء من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلى أو من قبل السلطة لفلسطينية كما يتولى تقديم المشورة والمساعدة القانونية لضحايا هذه الإنتهاكات.

الإنتخابات الجزائرية نزيهة ولكن..!

تكتسب الانتخابات الرئاسية الجزائرية التى جرت فى نوفمبر الماضى أهميتها باعتبارها أول انتخابات رئاسية تعددية تشهدها الجزائر منذ استقلالها عن فرنسا فى عام ١٩٦٢ ، كما تعد إحدى الحالات القليلة التى يتم فيها اختيار قمة هرم السلطة فى دولة عربية عن طريق الإقتراع المباشر من بين عدد من المرشحين فى إنتخابات أتفقت كل الأطراف المشاركة فيها على وصفها بالنزاهة .

وتحمل الإنتخابات الجزائرية عدة دلالات إيجابية من منظور حقوق الإنسان يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

– ان الانتخابات كانت وكما سبق الإشارة انتخابات تعددية حيث تنافس فيها أربعة مرشحين أستطاعوا جمع الـ٧٥ ألف توقيع اللازمة لخوض الانتخابات هم الأمين زروال ، والشيخ محفوظ نحناح زعيم حركة المجتمع الإسلامى «حماس» ، وسعيد سعدى زعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، ونور الدين بوكروح زعيم حزب التجديد .

– الإقبال الهائل من المواطنين الجزائريين سواء المقيمين بالجزائر أو خارجها على مراكز الاقتراع والذى يعكس رغبة الجزائريين فى الخروج من دائرة العنف التى دخلتها البلاد منذ إلغاء الانتخابات التشريعية. ووفقاً لما أعلنه المجلس الدستورى فقد وصلت نسبة من أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات إلى ٧٥,٦٩٪ من المسجلين بقوائم الناخبين وهو ما اعتبر مفاجأة كبيرة، حيث ان أكثر التوقعات تفاؤلاً كانت لا تتوقع أن تزيد نسبة المشاركة عن ٦٠٪ خاصة فى ضوء دعوة أحزاب المعارضة الرئيسية بمقاطعة الانتخابات وتهديدات الجماعة الإسلامية المسلحة بتحويل صناديق الاقتراع إلى نعوش . وقد دفعت هذه التهديدات السلطات الجزائرية إلى حشد ما يقرب من ٣٠٠ ألف من رجال الشرطة والجيش لتأمين سير الانتخابات . وتجدر الإشارة إلى ان أحزاب المعارضة – جبهة القوى الإشتراكية – جبهة التحرير – جبهة الإنقاذ – شككت فى نسبة التصويت المعلنة وأعلنت انها لا تزيد على ٣٧٪ .

– المشاركة النسائية الكبيرة فى التصويت والتى كانت أحد المعالم البارزة فى الانتخابات، وساعد على ذلك إلغاء القانون الذى كان يسمح للأزواج أن يصوتوا نيابة عن زوجاتهم بمقتضى توكيل .

– سماح السلطات الجزائرية بوجود رقابة شعبية ودولية على الانتخابات، مما يعد السابقة الأولى من نوعها فى العالم العربى ، حيث تشكلت لجنة مستقلة تضم ممثلين لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنى ، وممثلين للمرشحين، وقد تولت اللجنة الإشراف على عملية جمع التوقيعات اللازمة لخوض الانتخابات ، وعملت على ضمان حصول المرشحين الأربعة على فرص متساوية لتوجيه دعايتهم عبر الإذاعة والتليفزيون، كما راقبت عمليات التصويت وفرز الأصوات . ووصف المتحدث باسم اللجنة الانتخابات بإنها جرت فى أجواء شفافة وحرة وديمقراطية، وشارك فى مراقبة الانتخابات أيضاً ما يقرب من ١,٥٠ مراقباً دولياً يمثلون الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وأشادوا بدورهم بنزاهة الانتخابات.

وتعد نتيجة الإنتخابات وحصول الرئيس زروال على نسبة ٦١,٣٢٪ خروجا على العرف والتقليد العربيين فى «الإجماع» ومؤشرا فى حد ذاته ، كذلك فإن تأكيد الرئيس زروال فى أول مؤتمر صحفى يعقده بعد انتخابه على إجراء الانتخابات التشريعية فى النصف الأول من عام ١٩٩٦، على ان تليها الإنتخابات البلدية ، يعد دليلاً على رغبة الرئيس فى دفع الدماء ثانية لعملية التحول الديمقراطى .

وعلى الرغم من كل الإيجابيات السابقة لم تخل انتخابات الرئاسة الجزائرية من عدد من السلبيات منها:

– اشتراط حصول المرشحين على ٧٥ ألف توقيع من ٢٥ ولاية من أصل ٤٨ ولاية فى الجزائر وهو ما اعتبره الكثيرون شرطاً تعجيزياً يهدف إلى تقليل عدد المرشحين وإقصاء مرشحين بعينهم، وبالفعل لم يستطع جمع هذه التوقيعات سوى ٤ مرشحين من أصل ٢٣ شخصاً أعلنوا رغبتهم فى ترشيح أنفسهم ، وكان من ضمن من لم يستطيعوا استيفاء هذا الشرط رئيس الوزراء الأسبق رضا مالك والذى كانت أسهمه مرتفعة فى بداية الحملة الانتخابية، ونجح فى جمع ٧٧ ألف توقيع لكنها كانت من ١٨ ولاية فقط .

– بروز ما يمكن وصفه بظاهرة التصويت الجهوى والتى ظهرت بوضوح فى اكتساح سعيد سعدى زعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعبر عن البربر لمنافسيه فى ولايتى تيزى أوزو وبجايه البربريتين وحصوله على ٨٦٪ ، ٨٤٪ من الأصوات فيهما ، بينما لم يستطع الحصول فى ولايات أخرى على أكثر من ٢ ٪، و٤٪ ، و٦٪ من الأصوات .

وبالرغم من هذه السلبيات تظل إنتخابات الرئاسة الجزائرية من أكثر الإنتخابات التى عرفتها الدول العربية نزاهة وشفافية ، وإن كانت لن تؤدى وحدها إلى إخراج الجزائر من أزمتها ووقف نزيف الدم بها، فالحل النهائى يظل معلقا بإجراء الإنتخابات التشريعية والبلدية والسماح لكافة القوى السياسية بالمشاركة فيها .

التأثيرات المتبادلة بين التسوية السياسية

إلى أى مدى يمكن ان تؤثر التسوية السياسية للنزاع العربى - الإسرائيلى على مسار الديمقراطية وحقوق الإنسان فى العالم العربى ؟ وهل يمكن القول ان تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان من شأنه ان يسهم فى دعم التسوية السياسية وانجاحها؟ تلك كانت ابرز التساؤلات التى اثارتها الأمسية الفكرية التى نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فى الرابع من مارس ١٩٩٦ حول «التأثيرات المتبادلة بين التسوية السياسية وبين الديمقراطية وحقوق الإنسان» والتى اتخذت من حالة كل من مصر وسوريا والاردن وفلسطين مدخلاً للمناقشة وقد تحدث فى الأمسية د.عزمى بشارة استاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت - الضفة الغربية، أ.نبيل عبد الفتاح رئيس الوحدة الاجتماعية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، د.هيثم مناع مسئول العلاقات الخارجية فى لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا ونائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لحقوق الإنسان، أ.هانى الحورانى مدير مركز الأردن الجديد للدراسات.

قرار السادات بالتسوية لم يكن ديمقراطيا

وقد استهل أ.نبيل عبد الفتاح مداخلته منطلقاً من الحالة المصرية طارحاً التساؤلات بطريقة اخرى ... هل قرار الانتقال إلى التعددية السياسية والحزبية فى مصر تأثر بعلاقات مصر مع إسرائيل والدخول معها فى عملية تسوية ؟ وهل عملية التسوية أدت الى تحويل ديمقراطى ؟ .

وأشار أ/ نبيل إلى أنه فى ضوء استقراء وتحليل وقائع التطور الإنتقالى من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعدد الحزبى يمكننا ملاحظة أن هناك إشارات للتغير السياسى والاقتصادى الليبرالى حتى قبل حرب ١٩٧٣ مثل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، وورقة أكتوبر ١٩٧٣ بكل ما تحمله هذه الإشارات من تنظير أولى للتغيير السياسى ، وإعادة تشكيل الساحة السياسية المصرية بين القوى السياسية المختلفة ، بهدف خلق توازن و أرضية مشتركة يستند عليها النظام بين القوى الناصرية والقومية والماركسية، وبين القوى الليبرالية والإخوان المسلمين وإعادة توجه مصر الاقليمى والدولى نحو الغرب . وأضاف أ/ نبيل أنه بتحليل هذه المعطيات يمكننا أن نقول أن خيار التحول نحو نمط التعددية السياسية والحزبية المقيدة كان خياراً ينطوى على دوافع تتعلق بتغير النظام السياسى من مرحلة لأخرى ، وبتصور خاص لتحالفات مصر مع الخارج .

وأشار أ/نبيل الى أن المرحلة الثانية فى عهد السادات هى مرحلة القيود والصراعات مع القوى السياسية المختلفة ، فقرارالسادات بالتسوية السياسية ١٩٧٩ لم يكن ديمقراطياً، وبعده بدأت قيود متزايدة على حريات الرأى والتعبير والحد من النشاط النقابى .. وخلص إلى أن الأسباب التى أدت الى فرض قيود على عملية التحول الديمقراطى هى أسباب داخلية تتعلق بتوازنات الساحة السياسية ، وبنية السلطة وطبيعتها ، وطبيعة الأزمة الإقتصادية والسياسية ، وان عملية التسوية ساهمت فقط فى فرض مزيد من القيود على الحياة السياسية .

رفض الحوار مع المجتمع المدنى

أما د/هيثم مناع من سوريا فقدد أشار فى مداخلته الى ان السوريين دفعوا بإسم الحرب ضريبة الحرية ، وحرموا بإسمها من حقوق المواطنة، وأرتبطت الحرب فى ذاكرة السوريين باللجوء والنزوح والإحتلال والعسكرة وحالة الطوارىء والحزب الأوحد والنظام التسلطى . وأوضح أن دخول سوريا فى مسار التسوية لم يقترن به انفراجة ديمقراطية ، ففى الوقت التى ذهبت فى الحكومة الى مدريد ألقت بنشطاء حقوق الأنسان فى السجن ، وفى الوقت الذى تحاورت فية مع قادة اسرائيلين رفضت أى حوار مع المجتمع المدنى ، وتساءل المتحدث هل سيكون الشعب السورى ضحية العملية السلمية بعد ان كان ضحية خطاب الحرب ؟ .

وأوضح المتحدث أنه منذ بدأت عملية التسوية تم رفع شعار السلام وحقوق الإنسان ، إلا أن ما حدث عمليا كان استغلال السلطات السورية سياسة إغماض العين الدولية لتعيد منهجية تعاملها مع النشطاء السياسين فى المعارضة ونشطاء حقوق الأنسان وأكد ان ذلك قد جرى ترجمته على أرض الواقع بالإبقاء على حالة الطوارىء القائمة منذ ٣٣ عاماً، نفى الرأى الآخر وذلك عبر الأحكام الطويلة التى تصدر بحق المعارضين وحرمانهم من الحقوق المدنية .

تقييد الحريات ومواجهة اسرائيل

أما أ. هانى الحورانى من الأردن فقد أشار فى مداخلته إلى أن الأنظمة العربية كانت تبرر تجريد مواطنيها من حرياتهم السياسية والمدنية بدعوى تحرير الأراضى العربية المحتلة . وأنه فى الأردن عطلت العديد من آليات ممارسة الديمقراطية ولا سيما الإنتخابات الدورية والتنافسية بدعوى احتلال اسرائيل للضفة الغربية من ١٩٦٧ إلى أن تم فك الإرتباط بالضفة فى ١٩٨٩. هذا بالإضافة إلى تعطيل الحياة الحزبية والسياسية لأسباب لها علاقة قوية بالمواجهة مع اسرائيل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وأوضح المتحدث انه ما دام التقييد على الحريات والتعددية السياسية أرتبط بالصراع مع اسرائيل ، فإنه من المنطقى افتراض أن التسوية سوف تعزز التوجة الديمقراطى . وأشار أ. الحورانى الى ان التوجة التعددى فى الأردن بدأ عام ١٩٨٩ أى قبل عامين من الإنخراط فى العملية السلمية وإن التزامن بين العمليتين يطرح عدة أسئلة حول إمكانية التعايش بين العمليتين : السلام والديمقراطية ، وما إذا كان أحدهما يمكن أن يستمر دون أن يكون على حساب العملية الأخرى . وأوضح المتحدث أن الديمقراطية فى الأردن اعتبرت خطوة لازمة للانخراط فى

وبين الديمقراطية وحقوق الإنسان

نبيل عبد الفتاح : التسوية ساهمت فى فرض مزيد من القيود على الحياة السياسية.
هيثم مناع : هل يكون السوريون ضحية العملية السلمية مثلما كانوا ضحايا الحرب؟
هانى الحورانى : الديمقراطية فى الأردن أعتبرت ضرورة لتمرير التسوية.
عزمى بشارة : الديمقراطية فى العالم العربى غير مأمونه بالنسبة لإسرائيل.

التسوية وتمريرها بأقل قدر من المعارضة ولكن وضح عمليا ان هناك تناقض ظاهر بين الديمقراطية وبين تمرير عملية التسوية لدى القوى المعارضة .

إسرائيل لاتريد ديمقراطية عربية

أما د. عزمى بشارة من فلسطين فقد أكد فى مداخلته ان حالة فلسطين حالة واضحة ، فهناك تناقض لاشك فيه بين الديمقراطية وبين المضى فى عملية التسوية .

وأشار د.عزمى إلى أن هناك علاقة بين مفهوم الديمقراطية وبين الأمه ذات السيادة ، وأننا لايمكننا الحديث أبداً، عن ديمقراطية بدون أمة بالمعنى الحديث لكلمة أمة، أى أمة قومية مشيرا إلى أن مأساه العالم العربى تتجلى فى أنه أسس سلطات لا أمم . وفى الحالة الفلسطينية ، فإن التسوية لاتحول فلسطين الى دولة ، فهناك استقطاب حاد وهناك تفريغ للحياة السياسية الفلسطينية ، وكان هناك بارقة أمل فى الإنتخابات إلا انها انطفأت بقرار المعارضة بالإنسحاب من الإنتخابات .

وأوضح المتحدث أنه ليس هناك علاقة بين التسوية وبين الديمقراطية ، وربما يحدث ترافق ، لكن ليس هناك علاقة. وأشار انه يجازف بإفتراض أن التسوية فى بعض الحالات قد تساهم فى توسيع الحريات لدى النخب المثقفة لكنها ستضيق على حرية التعبير الشعبى ، بمعنى انه سيحدث تطوير ليبرالى لأعلى وليس لأسفل. كما لفت الانتباه لعامل اخر هو ان اسرائيل ترى الديمقراطية عنصر مخاطرة ، مشيرا الى أن التحول الديمقراطى بالعالم العربى غير مأمون العواقب بالنسبة لإسرائيل فهى فى اللحظة الراهنة لاتريد ديمقراطية عربية.

وأخيراً أشار د. عزمى الى أن هناك إرتباط بين الديمقراطية والتسوية السلمية فى الأردن لأن أغلب سكانها فلسطينيين وقرارها بالتسوية مع اسرائيل هو قرار بالتحالف الاستراتيجى معها ، لكن الأمر يختلف فى حالة مصر، البلد ذات البعد الحضارى العميق والذى يتداخل فية العديد من الإعتبارات، فعملية التسوية فى الحالة المصرية هى قرار سياسى ، وبالتالى ليس هناك علاقة بين التحول الديمقراطى وبين التسوية السلمية فى حالة مصر .

وقد أشار عدد من الحضور الى انه ليست هناك علاقة حتمية بين العملية السلمية وبين الديمقراطية ، وان هناك عوامل أخرى لابد من تواجدها لإحراز تحول ديمقراطى مثل تطور طبقة رأسمالية ووجود مجتمع مدنى مستقل وقوى، وإرادة سياسية وإرادة شعبية للتحول الديمقراطى ، وان المستقبل الديمقراطى للعالم العربى قد يكون أفضل لأن أبناء الأمة العربية من الجيل القادم لن يكونوا معنيين بالصراع مع إسرائيل – إذا ماتمت واستقرت عمليات التسوية – بل سيكونون معنيين بقضايا إجتماعية وإقتصادية وثقافية ، وقد أشارت آراء أخرى الى انه من المبكر إستكشاف أثر العلاقة بين التسويه السلمية وبين التحول الديمقراطى ، لأن مردود العملية السلمية لم يتضح بعد كما أشار بعض الحضور إلى أننا يجب أن نضع فى إعتبارنا ونحن نتكلم عن العلاقة بين الديمقراطية والتسوية السليمة، أن هناك عوامل أخرى مؤثرة، فمثلا فى الحالة الفلسطينية هناك دور الشتات، وهم ثلثى الشعب الفلسطينى – فى التحول الديمقراطى، فهذا الشتات يعيش بعيدا عن هيمنة السلطة الفلسطينية، وهو يستطيع بما له من نفوذ وتأثير إقتصادى أن يدفع فى إتجاه تحول ديمقراطى. وأكد بعض الحضور أنه من الصعوبة بمكان دراسة العلاقة بين التسوية السليمة وبين إنفراجة ديمقراطية، وذلك لأنه من شبه المستحيل عزل باقى المتغيرت الأخرى – الاجتماعية والإقتصادية والثقافية – فهذه المتغيرات قد تلعب جنبا إلى جنب مع التسوية السليمة – سواء بالسلب أو بالإيجاب – دورا فى عملية التحول الديمقراطى. وأكدت أراء أخرى أن الشىء شبه المؤكد أن هناك علاقة عكسية – على المدى القصير – بين التحول الديمقراطى والتسوية السلمية، لأن قطاع كبير من القوى السياسية العربية يرفض العملية السلمية، ولهذا فإن النظم الحاكمة سوف تلجأ إلى تقييد الحريات العامة من أجل تمرير عمليات التسوية السلمية.

إشكاليات تعثر التحول الديمقراطى فى الوطن العربى

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن» ومجلة السياسة الدولية فى الفترة من ٢٩ فبراير إلى ٣ مارس مؤتمراً بالقاهرة يعد الأول من نوعه فى العالم العربى منذ ١٣ عاماً حول «إشكاليات تعثر التحول الديمقراطى فى العالم العربى» : أفتتح المؤتمر بكلمة للكاتب السياسى الكبير الأستاذ محمد حسنين هيكل تناول فيها بعض محاولات العرب للبحث عن الديمقراطية وقدم تصوراً حول مستقبل الديمقراطية فى العالم العربى .

شارك فى أعمال المؤتمر نحو ٢٠٠ من المفكرين ، وأساتذة الجامعات والباحثين ونشطاء حقوق الإنسان من ١٢ دولة عربية ، وقدمت فى جلساته ١٦ ورقة بحثية و١٣ تعقيباً مكتوباً، وعلى حين ناقشت ثلاث أوراق الأبعاد النظرية والفلسفية للديمقراطية ، فقد قدمت باقى الأوراق دراسات حالة لأزمة التحول الديمقراطى فى ١٠دول عربية.

واهتمت المناقشات التى دارت على مدار الأيام الأربعة للمؤتمر بتوصيف معالم التعثر الديمقراطى فى العالم العربى وتحديد أسبابه وطرح حلول لتجاوزها ، وجرت المقارنة بين نتائج التحول الديمقراطى من أعلى، ونتائج التحول الديمقراطى من أسفل ، كما تطرقت المناقشات إلى بحث ما إذا كانت التعددية القائمة فى بنية المجتمعات العربية تشكل عاملاً مساعداً أم عاملاً معوقاً لقيام الديمقراطية ، كما تطرقت أيضاً لتأثيرات العوامل الخارجية على قيام الديمقراطية سلباً أو إيجاباً ، وظهر إتجاه فى المناقشات يطالب بألا يقتصر النظر إلى الديمقراطية على أنها موضوع سياسىّ فقط يتعلق بتداول السلطة وان ينظر إليها باعتبارها قضية أشمل ترتبط بالعلاقات المختلفة داخل المجتمع . وطرحت فكرة عقد صفقة تاريخية بين النظم الحاكمة فى الوطن العربى والقوى الديمقراطية على غرار الصفقات التى عقدت بين النظم الحاكمة والقوى الوطنية المعارضة فى دول أمريكا اللاتينية كمدخل لحل أزمة تعثر التحول الديمقراطى، وتم التأكيد على أهمية عدم إثارة مخاوف المؤسسة العسكرية من التحول الديمقراطى. وسوف يعرض العدد القادم من «سواسية» ملفاً كاملاً لوقائع المؤتمر .

المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث

نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة فريدرش إيبرت الألمانية ، المؤتمر الأول لشباب الباحثين فى مجال حقوق الإنسان .

ناقش المؤتمر الذى عقد فى يناير ١٩٩٦ – إثنتى عشر ورقة من بين تسعة عشر ورقة بحثية تقدم بها طلاب الجامعات فى الدورة التدريبية الثانية لمركز القاهرة حول «البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان» والتى عقدت خلال شهرى يوليو وأغسطس ١٩٩٥. وقد جرت مناقشة هذه الأوراق خلال أربع جلسات

تأصيل حقوق الإنسان فى الثقافة العربية

وفى الجلسة الأولى التى أدارتها د . نيفين مسعد أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عرض الباحث عزمى عبد الفتاح ورقته التى تناولت «إشكاليات حقوق الإنسان فى الوطن العربى من خلال قراءة نصف سنوية لجريدة الحياة» أوضح فيها الحاجة إلى تأصيل فكرة حقوق الإنسان فى الثقافة العربية مشيراً إلى أن الماركسيين يرونها أكذوبة غربية جديدة تهدف إلى خدمة الأهداف الاستعمارية ، ولا يذهب القوميون بعيداً وإن كان نقدهم ينصب على السياسات التطبيقية التى مارستها الدول الغربية لبث هذه المفاهيم تحت غطاء أخلاقى . كما تناول الباحث إشكاليات منظمات حقوق الإنسان وتعرض إلى افتقارها إلى الشرعية فى مصر وموقف الحكومة منها. وعرض كذلك إلى قضية التمويل وأشار إلى الأراء التى تشكك فى أهداف المؤسسات الممولة وتدعو إلى ضرورة وجود رقابة حكومية على التمويل ، مشيراً إلى أن منظمات حقوق الإنسان ليست المؤسسات الوحيدة التى تمول من الخارج .

كما عرضت الباحثة أميرة محب مشهور فى نفس الجلسة ورقتها «مقارنة بين فكر أحمد أمين وحسين أحمد أمين فى بعض القضايا الإسلامية» . عرضت خلالها إلى موقف الكاتبين من الأحاديث كمصدر ثانى للتشريع . وأشارت فى ذلك إلى أن أحمد أمين يرى صعوبة تنقية الأحاديث خاصة وإن الكثير منها دست وألفت من قبل فرق سياسية مختلفة . كما يرى حسين أمين كذلك صعوبة الاعتماد على الأحاديث كمصدر للتشرع ، وضرورة إعمال العقل فى الحكم على قبول الحديث . ولاحظت الباحثة أن موضوع الاجتهاد لم يكن محل خلاف بين الكاتبين اللذين أكدا ضرورة كفالة الاجتهاد وضرورة استخدام العقل فى التعامل مع النصوص والتوفيق بين أحكام الشريعة والإحتياجات الدنيوية .

وناقشت الجلسة الأولى أيضاً ورقة « البناء الفكرى والشكل الممارسى لإنتهاكات حقوق الإنسان فى الحقبة الناصرية» للباحث حازم سالم . وقد شدد فيها على أن بنية النظام السياسى ومجمل السياقات التى تتحرك فيها الظواهر المختلفة حتى اليوم لا تزال تشكل عقبة خطيرة أمام الوصول إلى أدنى مستويات احترام حقوق الإنسان . كما أشار إلى أن «ناصرية» الثمانينات والتسعينات تختلف جذرياً فى عديد من النقاط عن ناصرية الخمسينات والستينات حيث أدى تحول الناصرية من موقع السلطة إلى موقع المعارضة إلى تحول هام فى مستوى خطابها حول الديمقراطية والتعددية .

مخاوف على حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى

وتناولت الجلسة الثانية التى أدارها د . أحمد الرشيدى أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ثلاثة أوراق . كانت الأولى للباحثة عزة جلال حول «حقوق الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة فى ظل الحكم الذاتى» وقد استعرضت خلالها أشكال انتهاكات حقوق الإنسان فى ظل الاحتلال بدءاً من الاعتقال والتعذيب فى السجون والقتل العمد مروراً بتقليص دور المحاكم المدنية لصالح المحاكم العسكرية إنتهاء بتردى الأحوال الصحية والاقتصادية والتعليمية . وأنتقلت الباحثة إلى مناقشة إشكاليات حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى وأشارت إلي أن إعلان المبادئ علاوة على أنه يعطى إختصاصات متواضعة لسلطة الحكم الذاتى فإنه لا يتضمن أى إشارة إلى إقامة دولة فلسطينية ، وعرضت إلى بعض المخاوف المتعلقة بإمكانية بناء دولة فلسطينية على أساس من التعددية السياسية ، باعتبار أن سلطة الحكم الذاتى هى امتداد تلقائى لما تتسم به قيادة منظمة التحرير من طابع تسلطى . وخلصت الباحثة إلى أن ضمانات حقوق الإنسان الفلسطينى تقتضى إقامة إنتخابات حرة وإعتماد مبدأ التعددية كنظام للحكم وإقامة جهاز قضائى مستقل ونزيه وتطوير المجتمع المدنى وذلك فضلاً عن ضرورة أن تستجيب المفاوضات مع إسرائيل لمطالب الشعب الفلسطينى .

مراقبة سلامة الانتخابات

وعرضت الورقة الثانية التى أعدتها الباحثة لمياء محمود عادل إلى «ضمانات إجراء الإنتخابات النزيهه» وقد تطرقت خلالها إلى طبيعة البنية الاجتماعية فى مصر والتحولات التى طرأت عليها ومدى تأثيرها على المشاركة السياسية فى مصر من زاويتين : الأولى وترتبط بهجرة أعداد واسعة من المصريين، والثانية تتصل باتساع ما يسمى بالجماعات الهامشية فى مصر . وذكرت أن اهتمام المواطنين بأوضاعهم الاقتصادية يشكل عاملاً أساسياً من عوامل العزوف عن المشاركة

المعرفى فى مجال حقوق الإنسان

السياسية . وطرحت الباحثة عدداً من الإجراءات التى يمكن أن تقود إلى ضمان انتخابات نزيهه فى مقدمتها إسناد مهمة صياغة القانون الانتخابى إلى لجنة قانونية محايدة ، ووضع مجمل العملية الانتخابية تحت الإشراف الفعلى الكامل للقضاء حتى لو أدى ذلك إلى إجراء الإنتخابات خلال بضعة أيام بدلاً من يوم واحد ، وتكوين هيئة شعبية قومية لمراقبة سلامة الانتخابات ، وأن تصبح محكمة النقض جهة اختصاص للبت فى صحة الطعون الخاصة بعضوية المجلس المنتخب .

وتناولت الورقة الثالثة للباحث وائل حسام الدين عارف «حالة حقوق الإنسان فى السعودية» وقد ركز الباحث على مدى تأثير العلاقات الأمريكية السعودية على الموقف الرسمى للحكومات بشأن حالة حقوق الإنسان بالمملكة، مشيراً إلى أن التأييد الأمريكى للسعودية يجعل العالم يتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان بالمملكة . كما أشار إلى ارتباط وضعية حقوق الإنسان بالبناء القبلى والعشائرى للمجتمع السعودى . وأشار إلى حرمان المواطنين من الحريات الأساسية بالإضافة إلى انتهاك حقوق المرأة والأجانب .

الانتهاك البدنى لصغار الإناث

وخصصت الجلسة الثالثة التى أدارتها د . سحر حافظ عضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لمناقشة ثلاثة أوراق بحثية تتصل بحقوق الطفل والانتهاك البدنى لصغار الإناث . وقد تناولت الورقة الأولى للباحثة أميرة عبد الفتاح حسين «الختان» ورصدت خلالها اتساع نطاق هذه الممارسة ودوافعها ، ثم عرضت إلى الجوانب السلبية والأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية التى يمكن أن تلحق بالمرأة نتيجة للختان . وأكدت على ضرورة خلق رأى عام معارض لفكرة الختان والعمل على سن قانون يؤثم إجراء هذه العملية ، وضرورة إمتناع الأطباء عن إجراءها ، والاهتمام بمحو الأمية وخاصة للنساء فى سن الإنجاب والسعى إلى بث الثقافة الجنسية بينهم.

وتناولت الباحثة نهى صبحى فى ورقتها «الانتهاك الإجرامى للطفلة الأنثى» أربعة قضايا أساسية تتعلق بالعنف ضد الطفلة ، الأولى هى الختان ، والثانية الاغتصاب ، والثالثة قضية اغتصاب المحارم التى تندرج فى إطار الجرائم الخفية التى نادراً ما تصل إلى الشرطة ، والرابعة قضية الزواج المبكر والتى تندرج فى إطار إحدى الظواهر التى تزايد انتشارها داخل المجتمع المصرى وهى الظاهرة المتمثلة فى زواج الفتيات القاصرات من الأثرياء العرب .

وركزت الورقة الثالثة للباحث محمد عبده الزغير على «الاتفاقية الدولية ... وحقوق الطفل» . وقد تناول الباحث فيها بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وأهم الأهداف المحددة لنماء الطفل حتى عام ٢٠٠٠ – كما عرض إلى موقف البلدان العربية والجامعة العربية من الاتفاقية والخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها .

وأنتقل الباحث إلى مناقشة مدى التزام الدول العربية بأحكام الاتفاقية ، والمشكلات التى تواجه إعمال هذه الاتفاقية . وانتهى الباحث إلى استعراض عدد من المقترحات التى تساعد فى تنفيذ الاتفاقية من بينها ضرورة توافر الأداه السياسية من أجل إحداث تغييرات جذرية لصالح الطفولة ، والعمل على أن تستكمل الدول العربية تصديقها على الاتفاقية ، ومتابعة البلدان العربية المتخلفة عن إنجاز خططها ومساعدتها فى إعداد خطط واقعية ، وتقديم العون للبلدان التى تواجه مشكلات فى هذا الصدد ، كما أكد على ضرورة تكاتف جهود الجامعة العربية والمؤسسات المعنية بالطفولة وتنظيمها فى خطة موحدة شاملة.

مواثيق الشرف الصحفية

وتناولت الجلسة الرابعة التى أدارها د . جمال عبد الجواد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ورقتين بحثيتين . الأولى للباحثة نسمهار سيد على حول «ميثاق الشرف الصحفى : آليات التطبيق والإلزام» وقد خلصت الباحثة من خلال إستطلاع رأى كبار الصحفيين . إلى أن غرس ميثاق الشرف الصحفى فى وجدان وضمير الصحفى يقتضى توافر مناخ من الحرية الكاملة . كما يقتضى تطبيقه أيضاً أن يوضع فى إطار السياسة التحريرية التى يبثها المحررون داخل الجريدة ، فضلاً عن ضرورة وجود رادع أدبى يضعه الصحفيون فى الاعتبار إذا ما خالفوا الميثاق ، وضرورة التوصل لصياغات مناسبة يتحقق بموجبها لنقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة ممارسة دورا فعال فى إلزام الصحفيين بالميثاق ومحاسبتهم على الخروج عنه .

إشكاليات البث المباشر

وناقشت الورقة الثانية للباحث باسم أحمد حسن «البث المباشر وحقوق الإنسان» وقد عرض الباحث إلى أهمية شبكات المعلومات ودور الإعلام فى العلاقات الدولية ، ثم انتقل إلى إستعراض الأراء المؤيدة للبث المباشر وتلك المعارضة له والتى تنطلق من مخاوف الغزو الثقافى والهيمنة الثقافية الغربية . وقدم الباحث بعض الأفكار لمواجهة سلبيات البث المباشر ، أولها مقرطة المجتمع بالكامل ، وثانيها تطوير الإنتاج الإعلامى الوطنى ، وثالثها رفع القيود المفروضة على حرية الرأى والفكر والإبداع والبحث العلمى ، ورابعها تطوير العملية التعليمية بحيث تعمل على تنمية الحس النقدى لدى الطلاب ، وأخيراً زيادة التعاون والتبادل الإعلامى بين الدول العربية .

ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا .. ورد حديثا ..

باللغة العربية

١ – أوجيى، فيليب. سيادة القانون: التربية من أجل الديمقراطية. باريس، اليونسكو، ١٩٩٤، ١٣٠ ص، ٢٢سم.

٢ – أبو سيف يوسف . الأقباط والقومية العربية : دراسة إستطلاعية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ٢٣٣ ص، سم .

٣ – إحسان سمارة . مفهوم العدالة الاجتماعية فى الفكر الإسلامى المعاصر . بيروت : دار النهضة الإسلامية، ١٩٩١، ٢٩٤ ص، ٢٢ سم .

٤ – الصادق النيهوم . إسلام ضد الإسلام : شريعة من ورق . ط٢ . بيروت دار رياض الريس للكتب والنشر ١٩٩٥، ٣٧٩ ص، ٢٢ سم.

٥ – اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الإنتخابات البرلمانية ١٩٩٥ . شهادة للتاريخ . القاهرة : اللجنة، ١٩٩٦، ٢٥٢ ص، ٢٢سم .

٦ – المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان . الانتخابات الفلسطينية : الشروط والمعيقات . غزة : المركز الفلسطينى، ١٩٩٥، ٦٤ ص، ٢٢ سم . (سلسلة الدراسات، ٤) .

٧ – المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان . المرأة الفلسطينية والإنتخابات: وقائع ندوة : غزة : المركز الفلسطينى، ١٩٩٥، ٤٠ص، ٢٢ سم. (سلسلة الندوات واللقاءات، ١) .

٨ – المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان . قراءة نقدية لمشروع قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٥ الصادر عن، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة : المركز الفلسطينى، ١٩٩٥، ٣٧ ص، ٢٢ سم . (سلسلة الدراسات، ٢) بالعربية والإنجليزية .

٩ – المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان . ملاحظات نقدية على قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥ الصادر عن السلطة الفلسطينية . غزة : المركز الفلسطينى، ١٩٩٥، ٦٠ ص، ٢٢ سم (سلسلة الدراسات، ٣) .

١٠ – المركز الفلسطينى لحقوق الإنسان . ملاحظات نقدية على قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٥ الصادر عن السلطة الفلسطينية . غزة : المركز الفلسطينى، ١٩٩٥، ٥٠ ص، ٢٢ سم (سلسلة الدراسات ١٠) بالعربية والإنجليزية .

١١ – إيهاب شلبى حلمى الدباس، طالب عوض . إنتخابات ١٩٩٣ الأردنية : دراسة تحليلية رقمية . ط٢، عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٤، ٨٠ ص، ٢٢ سم . (سلسلة المجتمع المدنى والحياة السياسية الأردنية، ١٢) بالعربية والانجليزية .

١٢ – تورين، الان . ما هى الديمقراطية ؟ حكم الأكثرية أم حكم ضمانات الأقليات / ترجمة حسن قبيسى . بيروت : دار الساقى ١٩٩٥ . ٢٦٤ ص، ٢٤ سم.

١٣ – جالبريث، جون كينيث . تشريح السلطة / ترجمة عباس حكيم . ط٢ دمشق : دار المستقبل، ١٩٩٣، ٢٣٦ ص،٢٢سم .٢٤ – جوليا، جاك . عبقرية الحرية / ترجمة على باشا . دمشق : وزارة الثقافة، ١٩٩٥، ٢١٥ ص، ٢٤ سم.

١٤ – حافظ صالح . الديمقراطية وحكم الإسلام فيها . بيروت : دار النهضة الإسلامية، ١٩٩٣، ١٢٨ ص، ٢٢ سم .

١٥ – حسنين توفيق إبراهيم. ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ٤١٠ ص، ٢٤ سم.

١٦ – خلدون النقيب . صراع القبيلة والديمقراطية : حالة الكويت . بيروت: دار الساقى، ١٩٩٦، ٣٣٨ ص، ٢٤ سم .

١٧ – دايموند، لارى. الثورة الديمقراطية: النضال من أجل الحرية والتعددية فى العالم النامى / ترجمة سمية عبود. بيروت : دار الساقى، ١٩٩٥، ٢٣ ص، ٢٤ سم .

١٨ – راشد الغنوشى . من الفكر الإسلامى فى تونس . ط٢ الكويت : دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٢ . ٣٣٨ ص، ٢٢ سم . (آفاق الغد، ٣–٤) .

١٩ – روا، أوليفيه . تجربة الإسلام السياسى / ترجمة نصير مروة . بيروت: دار الساقى ١٩٩٤. ٢١٣ ص، ٢٤ سم .

٢٠ – سعد هايل سرور . ندوة تشريعات الانتخاب حجر الأساس فى النظام الديمقراطى / هانى الحورانى، هوبرت دوبرس، محمد محاسنة ... وآخرون . عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٥، ٨٨ ص، ٣٠ سم .

٢١ – منير شفيق . الإسلام فى معركة الحضارة . الكويت : دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ١٨٨ ص، ٢٢ سم (آفاق الغد، ٧) .

٢٢ – منيف الرزاز . رسائل إلى أولادى : أوراق غير منشورة / تقديم مؤنس الرزاز، عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٥، ١٣٠ ص، ٢٤ سم .

٢٣ – مهدى فضل الله. العقل والشريعة: مباحث فى الابستمولوجيا العربية الإسلامية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٥ . ١٥٢ ص، ٢٤ سم .

٢٤ – ناصيف نصار . منطق السلطة : مدخل فلسفة الأمر . بيروت : دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥ . ٤٣٥ ص، ٢٤ سم .

٢٥ – نبيل الصالح. سيادة القانون/ محرر ومشرف علمى د. عزمى بشارة. رام الله: مواطن– المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،١٩٩٥، ٢٥٠ص، ٢٢سم (سلسلة مبادى الديمقراطية،٣).

٢٦ – نجاد البرعى. الديمقراطية فى خطر: إنتخابات لم ينجح فيها أحد. القاهرة، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان١٩٩٦، ١٧٥ ص، ٢٤ سم.

٢٧ – سرى نسيبة . الحرية : بين الحد والمنطق . بيروت : دار الساقى، ١٩٩٥، ١٥١ ص، ٢٤ سم

٢٨ – نعوم تشومسكى . ردع الديمقراطية / ترجمة فاضل جتكر. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٢، ٤٠٠ ص، ٢٤ سم .

٢٩ – نيفين عبد المنعم مسعد . ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن : أعمال الندوة المصرية الفرنسية الخامسة . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٥، ٤٩٧ ص، ٢٤ سم .

٣٠ – هانى الحورانى . المرشد إلى مجلس الأمة الأردنى الثانى عشر / إعداد وتحرير حامد الدباس . عمان : مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٥، ٢١٦ ص، ٢٤ سم .

باللغة الإنجليزية والفرنسية :

1- Ahmad, Nazli Moawad . Culture of Peace . . - Cair : Center for Political Reecearch and Studies ,1995 . - 25 p ; 30 cm . (Political Ciemce reesearch Papers ; 102).

2- Beeckford , James A . Neew Religious Movements and prapid social change. Paris : Unesco , 1986 . - 245 p ; 22 cm.

3- Bertrand , Luis Albala . Demecratic Culture and Governance : Latin America on the Thshold ofthe Third Millennium. - Paris : Unesco , 1992 . - 159 p 22 cm.

4- Bisch , Patrice Meyer . Culture of Demcracy : a Challenge for Schools . - Paris : Unesc , 1995 . - 142 p ; 24 cm.

5- El-Boria , Negad . Democracy Jeoopardized : NoBody passd the Electioons . - Cairo : the Egyption Orgnization for Human rights , 1996 . - 150 p ; cm.

6- Euchner , Wilfried . The Politics of Structyural Adjustment : Economic Liberalisation in Arab Countries . - Konrad Adenauer Stiftung , 1995 . - 353 p ; 24 cm.

7- Hippler , Jochen . The Democratisatino of Disempowerment : The Problem f Demcracy in th Third World . - London : Pluto Press , 1995 . - 245 p ; 22 cm.

8- Hippler , Jochen . The Next Threat : Western Perceptions of Islam . - London : Pluto Press , 1995 . - 168 p ; 22 cm.

9- Inter-Parliamentary Union . Women in Parliaments 1945 - 1995 : A Women statistical survey . - Genva : Intr-Parliamentary Union , 1995 . - 287 p ; 30 cm.

10- Kamil , Abd alqadir . Islam and the rase Question . - Paris : Unscoo , 1970 . - 65 p ; 22 cm.

11- Konrad Adenauer Stiftung . Systems of Social Security : Egyptian and German Experiences . - Cairo : Wahba Press , 1995 . - 196 p ; 24 cm.

12- Rishmawi, Mona A . Th Media and Judiciary . - Genva : Centre for the Indpendence of Judges and Lawyers , 1995 . - 164 p ; 22 cm.

13- Unesco . Intrnational Dimensions of Humanitarian Law . - Paris : Unesco , 1988 . - 328 p ; 24 cm.

14- Unesco . Introduction to Intercultural Studies : Outline of Project for elucidating and Promoting Communication Between Cultures . - Paris : Unesco , 1983 . - 221 p ; 24 cm.

15- Unsco . Le droit d' eetre un Homme : Antholgi mondiale d la Liberte . - Paris : Unesco.

بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام .. بانتظام ..

يمكنك مطالعة هذه الدوريات بشكل منتظم فى مكتبة المركز :

بالانجليـــــزية :

1 – Center to Center , U.K, Internnational PEN, Bimonthly .

2 - Council of Europe . Cases Before The European Court of Human Rights . Strasbourg : Council of Europe . Non Periodical .

3 - Human Rights Monitor, Switzerland, International Service Of Human Rights, Quarterly .

4 - Human Rights Newsletter . Cairo : Afro-Asian Solidarity Organization, Bimonthly .

5 - Human Rights Quarterly, U.S.A, Morgan Institute for Human Rights and The Johns Hopkins University Press, Quarterly

6 - Human Rights Tribune, Canada, Human Rights Inernet, Quarterly

7 - IFEX, Canada, International Freedom of Expression Exchange, Clearing House, weekly.

8 - INDEX on Censorship : to magazine for free speech. London : Bimonthly

9 - Middle East Report, U.S.A, The Middle East Research and Information Project (MERIP, Bimonthly .

10 - Netherland Quarterly of Human Rights, SIM, Netherland, Quarterly .

11 - The Family Planning Manaer, U.S.A, Management Strategies for Improving Family Planning Service Delivery, Quarterly .

12 - The Journal of The IIHR, France, International Institute Of Human Rights, Quarterly .

13 - The Tribune, A Woman and Development Quarterly , U.S.A, International Women's Tribune Center, Quarterly .

14 - Torture, Denmark, International Rehabilitation Council of torture Victims, Quarterly .

15 - Zim Rights News, Zimbabwe, Zim Human Rights Association, Monthly.

16 - Democracy, Strasbourg : International Institute for Democracy, Monthly .

بالفرنســـــــية :

17 – La Lettre Du Mois, france, Agir Ensemble Pour les Droits De L'Homme, Monthly .

بالإنجليزية والفرنسية :

18 – African Human Rights Newsletter, The Gambia, African Center For Democracy And Human Rights Studies, Quarterly .

19 – Des Droits de I'Homme, France, Fidration Internationale des Ligue, Weekly .

بالعربية والإنجليزية والفرنسية :

٢٠ – النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية، لندن، منظمة العفو الدولية، شهرية.

٢١ – العالم العربى فى البحث العلمى. فرنسا : معهد العالم العربى : نصف سنوية.

بالعربيـــــة :

٢٢ – حقوق الإنسان. مصر : المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، غير دورية.

٢٣ – حقوق الإنسان فى لبنان : الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، شهرية.

٢٤ – السياسة الدولية. القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية : الأهرام، فصلية.

٢٥ – شئون عربية، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، فصلية.

٢٦ – الطريق. بيروت : الطريق مرة كل شهرين.

٢٧ – الطليعة. القدس، أسبوعية.

٢٨ – القانون وحقوق الإنسان. مصر : إتحاد المحامين العرب، شهرية.

٢٩ – كراسات استراتيجية. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. الأهرام، مرة كل شهرين.

٣٠ – المجتمع المدنى. مصر : مركز ابن خلدون، شهرية.

٣١ – مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فصلية.

٣٢ – مستقبل العالم الإسلامى. مالطا : مركز دراسات العالم الإسلامى، فصلية.

٣٣ – المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، شهرية.

٣٤ – النداء الجديد. مصر : جمعية النداء الجديد، شهرية.

٣٥ – نشرة حقوق الإنسان، نشرة إخبارية. مصر : المنظمة العربية لحقوق الإنسان، شهرية

٣٦ – النهج، سوريا : مؤسسة الأبحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى، فصلية.

SAWASIAH
CIHRS
سواسية
ISSUDE BY CAIRO IINSTTUTE FOR HUMAN RIGHTS STUDES ◆◆ May 1996 ◆◆ NO. 9 & 10

الإنتخابات وحقوق الإنسان

تمت إثارة هذا الموضوع الهام فى كتيب صدر عن مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وذلك تحت عنوان «حقوق الإنسان والإنتخابات»، وقد أشار المسئولون عن مركز حقوق الإنسان إلى أن هذا الكتيب ينطلق من فكرة أن الديمقراطية وحقوق الإنسان فكرتان متلازمتان إلى حد كبير . وبناء على هذا فإن الإنتخابات كأحدى آليات عملية الديمقراطية ترتبط بقوة بحقوق الإنسان . وينطلق الكتيب من تعريف الإنتخابات النزيهة، بأنها تعنى أكثر بكثير من مجرد صناديق إقتراع ولوائح إنتخابية وملصقات حملات إنتخابية . فالإنتخابات النزيهة تستلزم جملة إجراءات وممارسات تطاول المجالات السياسية والإقتصادية والقانونية والتقنية والثقافية .

ويشير الكتيب إلى أن هناك عشرات المواثيق والإتفاقيات التى تناولت الإنتخابات وعلاقتها بالحقوق السياسية، فإلى جانب الإعلان العالمى والعهدين الدوليين والبروتوكولين الإختياريين هناك إعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إعلان طهران.

خلط الغاية بالوسيلة

ويوضح الكتيب أن الإنتخابات فى حد ذاتها لا تشكل الديمقراطية، فهى ليست غاية، بل خطوة لاريب فى أنها هامة لتحقيق الديمقراطية.

وعلى حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩١ «سيكون من المؤسف خلط الغاية بالوسيلة وتناسى الحقيقة القائلة بأن معنى كلمة ديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دورياً بالأصوات ليشمل كل جوانب عملية مشاركة المواطنين فى الحياة السياسية لبلدهم .

ويؤكد الكتيب أن التمتع بحق المشاركة السياسية فى إدارة الشئون العامة يحتاج إلى التمتع أولا بعدد من الحقوق الأخرى المحمية دولياً ومن بينها الحق فى حرية الرأى والتعبير، وتكوين الجمعيات، والحق فى التجمع السلمى، مع التأكيد على أن التمتع بكل هذه الحقوق يجب أن يكون عاما وشاملا وبدون تمييز بين الأفراد .

ويشير الكتيب إلى أن الديمقراطية السياسية لايمكن أن تستمر بدون عدالة إجتماعية وإقتصادية . ولهذا السبب بالذات يجب أن نكون جميعاً معنيين بإقامة المعايير القانونية والتقنية والمادية التى تساعد على إقامة إنتخابات نزيهة .

الأمم المتحدة والإنتخابات

وفى هذا الجزء يتعرض الكتيب لإسهامات الأمم المتحدة السخية والرحبة فى مجال الإشراف على الإنتخابات والتى بدأت ١٩٤٨ بمراقبة الإنتخابات الكورية وأستمرت حتى اليوم . ويوضح الكتيب أن هناك عدة شروط لابد من توافرها حتى تجد الأمم المتحدة المظلة التى تمكنها من مراقبة الإنتخابات فى أى بلد وهذه الشروط هى :

١ – أن تتقدم الدولة بطلب رسمى للأمم التحدة .
٢ – وجود تأييد جماهيرى واسع لمشاركة الأمم المتحدة .
٣ – وجود وقت كاف للأمم المتحدة للمشاركة الفعلية فى عملية الرقابة .
٤ – وجود بعد دولى واضح للحالة المعنية .
٥ – قرار رسمى صادر فى الجمعية العامة أو مجلس الأمن .

وحول المستويات التى يمكن للأمم المتحدة الإشتراك بها لمراقبة الإنتخابات أوضح الكتيب أن هناك ثلاث مستويات للمشاركة وهى :

الأول، مستوى تنظيم الأمم المتحدة وإجرائها للإنتخابات . وفى هذه الحالة تنظم الأمم المتحدة عملياً كل جانب من جوانب العملية الإنتخابية .

الثانى، الإشراف على الإنتخابات . وهذا يشمل شهادة ممثل خاص للأمين العام يؤكد شرعية بعض الجوانب الحيوية من العملية الإنتخابية .

الثالث، إرسال بعثة تحقيق تخضع فيها العملية الإنتخابية لتنظيم وإدارة هيئة وطنية ويطلب فيها من الأمم المتحدة إعطاء رأيها فى حرية العملية الإنتخابية ونزاهتها .

إجراءات تلائم الجميع

ثم يرصد الكتيب عدداً من الأنشطة التى يمكن للأمم المتحدة القيام بها من أجل المساعدة فى إقامة إنتخابات نزيهة منها، تنظيم عملية تسجيل الناخبين، تحديد هوية المواطنين من خلال مزيد من التوثيق، إستخدام الحاسبات الآلكترونية فى وضع القوائم الإنتخابية، تعزيز تنظيم إدارة الإنتخابات، إنشاء المؤسسات لمعالجة الحالات المتنازع فيها، التجهيز الآلكترونى للبيانات الإنتخابية، إستخدام تكنولوجيا فرز الأصوات، المساعدة القانونية واللوجستية .

ويوضح الكتيب أن إجراءات الأمم المتحدة لا تهدف إلى تفصيل نظام سياسى واحد لكل بلاد العالم، بل أن هذه الإجراءات تقوم على إدراك عميق أنه لا يوجد نظام سياسى أو منهجية واحدة تلائم كل الشعوب .

وحول المعايير الخاصة التى تعتمد عليها الأمم المتحدة لتحديد المبادئ الأساسية لسلامة الإنتخابات فإنها تشتمل على إرادة الشعب، تأمين الحريات الخاصة بالرأى والتعبير والإعلام .

ويوضح الكتيب أن هناك مفارقة هامة وهى أن الإنتخابات يمكن أن تكون إنتخابات نزيهة تظهر إرادة الشعب، كما أن الإنتخابات يمكن أن يكون هدفها تهدئة المعارضة الداخلية وإعطاء إنطباع جيد للمجتمع الدولى عن ديمقراطية البلد .

وأخيراً يؤكد الكتيب أنه إذا كان التمتع بحق المشاركة فى إدارة الشئون العامة يستلزم أولا مجموعة كبيرة من الحقوق، فإن هذه المشاركة تضمن بحد ذاتها إحترام طائفة واسعة من الحقوق تبدأ من الحقوق السياسية وتنتهى بالحقوق الإقتصادية، مروراً بالحقوق الثقافية والإجتماعية. ولهذا السبب يعطى الكتيب أهمية بالغة للديمقراطية ونزاهة الإنتخابات على إعتبار أن هذا مدخل حقيقى للوفاء بجملة هائلة من الحقوق .

سواسية .. نشرة يصدرها مركز القاهرة لحقوق الإنسان (CIHRS) .. تنفيذ : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ت : ٣٤٤٨٣٦٨